


أبو عبدالله بن أبي غالبِ العبدريّ (ت ٦٢٦هـ)
حياته وآراؤه النحويّة

د. مهدي بن حسين بن عليّ ذيب مباركي
قسم اللغة العربية وآدابها – كلية العلوم والآداب بسراة عبيدة
جامعة الملك خالد





أبو عبدالله بن أبي غالب العبدري (ت ٥٦٢٦هـ) حياته وآراؤه النحوية

د. مهدي بن حسين بن علي ذيب مباركي

قسم اللغة العربية وآدابها – كلية العلوم والآداب بسراة عبيدة
جامعة الملك خالد

تاريخ قبول البحث: ١٤٤٣/٥/٩ هـ

تاريخ تقديم البحث: ١٤٤٣/٣/٢٥ هـ

ملخص الدراسة:

يحاول هذا البحث التعريف بعلم من أعلام النحاة الذين عرفتهم الأندلس في تاريخها المشرق، عاش في القرنين السادس والسابع، وخلف وراءه ثروة علمية عدت عليها عوادي الزمان، وطوتها يد الليالي والأيام، إنه العالم الجليل أبو عبدالله بن أبي غالب العبدري، الذي ظل مغموراً، غير معروف لدى كثير من المتأخرين، غير أنه كان مشهوراً في زمانه وزمن من جاء بعده من الأندلسيين، الذين نقلوا عنه، وضمنوا كتبهم آراءه التي يستندون عليها في تدعيم رأي أو تأييد مذهب.

وقد تناول الباحث في البداية عصر ابن أبي غالب مختصراً، ثم تحدث عن حياته، وجمع بعد ذلك آراءه النحوية وتوجيهاته واختياراته المتناثرة، فدرس المسائل التي وردت عنه، وناقشها، وبيّن أقوال النحويين وآراءهم في كل مسألة، ثم رجح بين تلك الأقوال، وختم البحث بخاتمة تبرز أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: ابن أبي غالب، العبدري، نحاة الأندلس، الآراء النحوية، المذهب النحوي.

Abu Abdillah bin Abi Ghalib Al-Abdari, his life and views on Arabic Grammar

Dr. Mahdi Ibn Hussain Ibn Ali Dhib Mubaraki

Department Arabic Language and Literature – Faculty Science and Arts
King Khalid university

Abstract:

This research attempts to introduce one of the famous grammarians who lived in Al Andalus in its bright history between the sixth and seven centuries. He left behind him a wealth of knowledge that the old-time hid. The hand of nights and days has folded it. He is the venerable scholar Abu Abdillah bin Abi Ghalib al-Abdari, whom circumstances did not do justice to, but rather remained unknown to many of the latecomers.

The researcher initially dealt with the era of Ibn Abi Ghalib briefly, then talked about his life; and collected his grammatical opinions, recommendations, and scattered choices. Finally, it highlighted the most important results.

key words: Ibn Abi Ghalib - Al- Abdari - Grammarians of Andalusia - Grammatical views - Grammatical trend.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، أذكره ذكر الموحدين، وأحمده حمد الشاكرين، وأصلي وأسلم على سيدنا ونبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على هديهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، وبعد:

فقد شهدت بلاد الأندلس ازدهاراً كبيراً وتطوراً واسعاً في الجوانب العلمية في عصر الموحدين، إذ حفلت هذه الفترة بعدد وافر من العلماء الأفاضل، لا سيما علماء العربية، ولم تتأثر الحركة العلمية بالوضع السياسي المضطرب في هذه المرحلة من هذا العصر، فظلت حركة التأليف مستمرة ومزدهرة رغم الأجواء السياسية المتقلبة.

وكانت علوم العربية من أوفر العلوم نصيباً في الدرس والتصنيف والبحث، وأكثرها إقبالاً واهتماماً، وقد ظهر في هذه العلوم كثير من العلماء المبرزين والمشايخ الأجلاء، لعل أشهرهم في القرن السابع ابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، والشلوبين (ت ٦٥٤هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، والأبدي (ت ٦٨٠هـ)، وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، وغيرهم.

وكان بينهم نخبة دونهم في الشهرة، لم يدع لهم صيت، ولم يقف عندهم التاريخ، مع أنهم ساهموا في دفع عجلة الدراسات العربية، ومن هؤلاء أبو عبد الله بن أبي غالب العبدي (ت ٦٢٦هـ)، الذي عاصر هذا الرقي والازدهار بعلومه وعلمائه البارزين، إذ كان مشاركاً في التأليف والتصنيف في شتى العلوم، فأثرت اختيار هذه الشخصية في هذا البحث، وقد دفعني إلى اختيار هذه الشخصية أمور، أهمها: التعرف على شخصية هذا العالم الجليل المغمور، فلم يعطه الزمن

حقه الذي يجب أن يكون، فقد عدت عوادي الأيام على مصنفاته، ولم نقف على شيء منها، فاستعنت بالله لأبرزَ هذه الشخصية من خلال الوقوف على حياته وآرائه المتناثرة المبعثرة بين ثنايا الكتب التي نقلت عنه، وأمر آخر أنه لم يحظَ باهتمام الباحثين، فلم أقف على أي باحث تناول صاحبنا بالدرس، ولم يشر إليه أحد ببحث مستقل، فأردت أن أزيح اللثام عن هذا العالم المغمور، وأكشف ما خفي من حياته وآرائه، إيماناً مني بواجب أهل العلم وحفظاً لفضلهم.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

- المقدمة: تشتمل على أهمية البحث، وسبب اختياره.
- التمهيد: عرض لعصر ابن أبي غالب وبيئته.
- المبحث الأول: حياته وآثاره.
- المبحث الثاني: آراؤه النحوية.
- المبحث الثالث: مذهبه النحوي.

التمهيد:

عصر أبي عبدالله بن أبي غالب وبيئته:

عاش أبو عبدالله بن أبي غالب العبدي في عصر دولة الموحدين، واشتهر هذا العصر بالاضطراب وعدم الاستقرار، فكانت الفوضى تتجاذب الأندلس من جهات مختلفة، ولكن رغم تلك الاضطرابات والفوضى فقد ازدهرت الأندلس علمياً وسياسياً وحضارياً وعمراً.

ففي الناحية العلمية ازدهرت الحياة الثقافية ورعاها الخلفاء الموحدون والموالون منهم. وذلك وضع طبعي للحياة الإسلامية، ومجتمع الإسلام، وما يغرسه لديهم من الاهتمام بالعلم وطلبه، وإجلال العلماء، ومساعدة طلبة العلم، وقد كان كثير من الخلفاء والحكام والأمراء هم أنفسهم علماء وعلى مستوى عالٍ من المعرفة والعلم^(١).

إن العصر الذي أظل ابن أبي غالب والبيئة التي احتضنته كانا مشجعين للعلم، فمدينته دانية قد نُسب إليها جماعة من أهل العلم، إذ كانت مصدراً خصباً لأبرز العلماء الكبار الذين ذاع صيتهم في الآفاق ولعل أبرزهم عالم دهره ووحيد عصره أبو عمرو الداني الذي لا يشق له غبار، وهذا يدل على أنها مدينة زاخرة بالعلماء مشهورة بطلب العلم.

أما من الناحية السياسية فقد قامت الدولة الموحدية مستمدة وجودها من الإسلام، وعليه ارتكزت أصول سياستها، وانبثقت منه أنظمة الدولة وسياستها

(١) التاريخ الأندلسي ٥٠١.

الإدارية حيث اهتم الخلفاء والولاة بإقامة العدل، والضرب على العيث،
والتمسك بشريعة الإسلام في أمورهم وإدارتهم.
وقد بلغت الدولة الموحدية مكاناً عالياً من القوة الحربية والسياسية
والحضارية، حيث حضرت الوفود إلى بلاط الموحدين للصدافة، وعقد
المعاهدات وطلب المعونة، وأُحدث في أواخر العصر الموحي منصب وزاري
يقوم باستعمال السفراء والاهتمام بأمورهم، وكان ذلك في عهد الناصر^(١).
أما من الجانب العمراني والحضاري، فقد شهدت البلاد اهتماماً بالغاً من
خلفاء الموحدين في الإنشاء والتعمير، إذ أنشئت الكثير من المدن والمساجد
والقصور والحدائق في أنحاء مختلفة من البلاد، وكان لموقع المغرب الأقصى
والظروف التي مر بها دور واضح في تأثره بالطرق المختلفة في التشييد والبناء،
فشيدت على نظام راق لا مثيل له^(٢).

(١) جذوة المقتبس ١٣، و التاريخ الأندلسي ٤٦٤، ٤٦٥، و تاريخ المغرب والأندلس ١٧٩.

(٢) ينظر الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس ٣٧٣، ٣٧٤.

المبحث الأول: حياته وآثاره.

اسمه ونسبه ونشأته:

هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي غالب العبدري، المشتهر بالداني^(١)، ويبدو لي من خلال البحث أن عائلة العبدري عامة، وآل ابن أبي غالب خاصة، منشؤهم وأصلهم بلدة دانية الأندلسية.

ولم تسعفنا المصادر-التي وقفت عليها- بتاريخ ولادته ولا مكانها، ويغلب على الظن أنه ولد بدانية من بلاد الأندلس، وفيها ولد ونشأ؛ ولذلك نُسب إليها، ثم بعد ذلك سكن مراكش^(٢)، ويعضد هذا القول أن من ترجم لأخيه أبي الربيع سليمان، صرح بأنه من أهل دانية وسكن مراكش أيضاً^(٣)، فهذا يؤيد ما ذهب إليه.

غير أنني لم أقف على شيء ذي قيمة عن نشأته الأولى، وطفولته، وبداية حياته، وكما ضنت المصادر عن نشأته ومكان ولادته، كذلك شحت علينا بتاريخ ولادته، إذ مازال مجهولاً، لا يعلمه إلا الله تعالى، إلا أن مولده حتماً كان في القرن السادس، ولعل ذلك كان قريباً من منتصفه.

حياته وتنقلاته:

تبين مما سبق أن أبا عبدالله بن أبي غالب كان مغموراً، إذ لم تتناول كتب التراجم والطبقات حياته بالشرح والتفصيل والإيضاح، وإنما الذي وجد عنه -

(١) ينظر أعلام مالقة ١٦٠، ومطلع الأنوار ١/١٦٠، والذيل والتكملة ٣/٤٩٦.

(٢) ينظر المصادر السابقة.

(٣) ينظر تحفة القادام ١٨٦.

رحمه الله - شذرات متفرقة، ونزر يسير، وإشارات قليلة، ولم تذكر المصادر سوى القليل عن حياته وأسرته، إلا أنه كان من بيت مشهور بدانية نبيل المراتب، ومن بيت علم وأدب وشعر، ولبيتهم نباهة، وكان أبوه أبو جعفر أحمد بن علي بن أبي غالب قاضياً بمالقة^(١)، وقد انتقل أبو عبدالله هذا إلى مراكش، ثم استقر بها^(٢)، إلا أن ابن الزبير ذكر أنه من أهل مالقة^(٣)، ولعله رحل إليها من دانية حينما ولي أبوه القضاء بها، ثم انتقل إلى مراكش في رحلته الأخيرة.

شيوخه:

لم تنصف المصادر أبا عبدالله بن أبي غالب بذكر شيوخه وأساتذته الذين تلقى عنهم وأفاد منهم، فالكتب التي وقفت عليها، وترجمت لشيخنا لم تتحدث عن أيٍّ من شيوخه، وهم - لا شك - كثير، فعالم مشارك في شتى العلوم مثله وفي مستواه، لا بد أن يكون قد تتلمذ على شيوخ أفاضل، لينهل من علومهم ويفيد منهم، والذي لا أشك فيه أبداً أنه حتماً قد تعلم على يد والده وأخذ منه، لا سيما أنه شيخ فقيه عالم، وقاض جليل، ووالده هو أبو العباس أحمد بن علي بن أبي غالب (ت ٥٨٦ هـ)، كان مشهوراً بالعفة والأدب والقصائد، وكان قاضياً بمالقة^(٤)، ومن الطبيعي أن يتأثر به أبنائه، ومنهم محمد أبو عبدالله.

(١) ينظر تحفة القادِم ١٨٦، واختصار القدح المعلى ١٢٣، وأعلام مالقة ١٦٠، والذيل والتكملة ٤٩٧/٣.

(٢) ينظر الذيل والتكملة ٤٩٧/٣.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر اختصار القدح المعلى ١٢٣، وتحفة القادِم ١٨٦.

تلاميذه:

جادت المصادر التي ترجمت لعالمنا بتلميذين من تلامذته، إذ لم أقف على غيرهما فيما توفر لي من الكتب التي اطلعت عليها، وهذان التلميذان هما:

١- أخوه أبو الربيع أو أبو داود سليمان بن أحمد بن علي بن أبي غالب (ت ٦٣١ هـ)^(١)، روى عنه بعض شعره^(٢).

٢- أبو محمد عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عمر الأنصاريّ التطيلي (ت ٦٤٣ هـ)، روى عن أبي عبدالله بن أبي غالب وغيره^(٣).

مصنفاته:

ذكر المترجمون كتابين لابن أبي غالب، هما:

- ١- شرح جمل الزجاجي، سماه: المنتخل في شرح الجمل^(٤).
- ٢- شرح كتاب المستصفي في المنطق^(٥).

مكانته العلمية:

لم ينل ابن أبي غالب العبدري حظه من الشهرة والذيعوم مثلما حظي غيره، وهذا لا يقدر في مكانته العلمية، وبراعته النحوية.

ومسألة الشيعوم وعدمه لا ترتبط بالقيمة العلمية، وإنما هناك عوامل أخرى تؤدي إلى ذلك، فقد يكون منها الفقر، والانشغال بالأحوال المعيشية، أو ضياع

(١) ينظر السابق.

(٢) ينظر الذيل والتكملة ١٦٤/٢، ٤٩٧/٣.

(٣) ينظر السابق.

(٤) ينظر السابق ٤٩٦/٣.

(٥) ينظر السابق ٤٩٧/٣.

المؤلفات، أو قلة الارتحال، أو عدم الاتصال بالمراكز العلمية، أو عدم الاتصال بالخلفاء والمشهورين.

ويبدو أن ضياع المؤلفات هي سبب عدم شهرة ابن أبي غالب، وذلك هو العامل الرئيس في كونه من المغمورين، الذين لم يحظوا بالشهرة التي حظي بها سواهم.

ومع ذلك فقد كان أبو عبدالله بن أبي غالب العبدري من بيت علم وأدب، وكان أديباً كاتباً وشاعراً مطبوعاً، فقيهاً حافظاً نحويًا ماهراً، وكانت له مشاركة في فنون من العلم كالفقه وأصوله والعربية وغير ذلك، ونظرا لمكانته وفضله فقد ولي القضاء^(١).

ولا أدل على عظم مكانته العلمية من تناقل آرائه من قبل كبار النحاة، فقد اعتمد عليه بعض علماء الأندلس والمشرق، وهم: أبو إسحاق الشاطبي، إذ نقل عنه بعض الآراء في المقاصد الشافية، وأبو الفرج بن لب، حيث نقل عنه كثيراً من الآراء في تقييده على الجمل، والبغدادي في خزائنه، حيث أورد رأياً واحداً، وسيأتي مزيد من بسط القول على تلك الآراء وتوضيحها في المبحث القادم عند مناقشتها ودراستها.

وفاته:

توفي أبو عبدالله بن أبي غالب بمراكش صدر يوم الأربعاء لتسع خلون من رمضان سنة ٦٢٦هـ، رحمه الله تعالى^(٢).

(١) ينظر أعلام مالقة ١٦٠، ومطلع الأنوار ١٦٠، والذيل والتكملة ٣/٣٩٦، ٣٩٧.

(٢) ينظر أعلام مالقة ١٦١، ومطلع الأنوار ١٦٠، والذيل والتكملة ٣/٣٩٦.

المبحث الثاني: آراؤه النحوية

- المسألة الأولى: حكم الاسمين في الاشتغال إذا كان العامل المتأخر رافعاً
لضمير أحدهما مع تقدم الاستفهام، نحو: أزيدُ هندُ يضربها؟ وأزيدُ هندُ
تضربه؟

ذهب أبو عبدالله بن أبي غالب إلى أن الاسم الذي هو صاحب الضمير
المرفوع بالفعل المتأخر يكون مرفوعاً فاعلاً بفعل محذوف، يفسره الفعل الظاهر،
والاسم الآخر الذي هو صاحب الاسم المنصوب يكون منصوباً مفعولاً بذلك
الفعل المحذوف أيضاً.^(١)

مناقشة المسألة:

إذا كان العامل المتأخر رافعاً لضمير أحد الاسمين المشغول عنه مع تقدم
همزة الاستفهام، نحو: أزيدُ هندُ يضربها؟ وأزيدُ هندُ تضربه؟ ففاعل (يضربها)
ضمير (زيد)، وفاعل (تضربه) ضمير (هند)، وللنحويين في حكم ذينك الاسمين
أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون الاسمان مرفوعين بالابتداء، ف (زيد) مبتدأ أول، و (هند)
مبتدأ ثان، و (يضربها) في موضع خبر (هند)، و (هند) مع خبرها في موضع خبر
(زيد)، وهو مذهب سيبويه الذي استحبه، قال: "وتقول: أعبدُ الله أخوه تضربه،
كما تقول: أئتُ زيدُ ضربته، لأن الاسم هاهنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء"^(٢)،

(١) ينظر تقييد ابن لب ٤٤٨.

(٢) ينظر الكتاب ٦٩/١.

وأوجهه الجرمي^(١)، وأيّد ابن ولاد وانتصر له^(٢)، وبه قال السيرافي^(٣)، وأبو علي الفارسي^(٤)، وتابعهم ابن خروف^(٥)، واختاره ابن عصفور^(٦)، وجنح إليه ابن أبي الربيع^(٧)، وأبو حيان^(٨)، وابن القيم^(٩)، والأشموني^(١٠)، وخالد الأزهري^(١١).

الوجه الثاني: أن يكون (زيدٌ) من المثال الأول مرفوعاً فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، ويكون (هند) منصوباً مفعولاً به لذلك الفعل المقدر، والتقدير: أضرِبُ زيدٌ هنداً يضرِبها؟ وفي المثال الثاني: أزيدٌ هندٌ تضرِبُه؟ يكون تقديره بناء على التوجيه السابق: أتضرِبُ زيداً هندٌ تضرِبُه؟ وهذا الوجه نصّ على جوازه واختياره أبو الحسن الأخفش، قال: "أأنت عبدالله تضرِبته؟ النصب أجود؛ لأن (أنت) ينبغي أن يرتفع بفعل مضمر، إذا كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي

(١) ينظر رأي الجرمي في المسائل البصريّات ٢/٩٠٠.

(٢) ينظر الانتصار ٦٤.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه ١/٤٢١.

(٤) ينظر المسائل البصريّات ٢/٩٠٠، ٩٠١.

(٥) ينظر شرح الجمل ٤٠٧.

(٦) ينظر شرح الجمل ١/٣٧٠.

(٧) ينظر البسيط ٢/٦١٩.

(٨) ينظر ارتشاف الضرب ٤/٢١٧٥.

(٩) ينظر إرشاد السالك ١/٣٣٣.

(١٠) ينظر شرحه على الألفية ١/٤٣٢.

(١١) ينظر التصريح ١/٤٤٨.

أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت) ساقطاً على (عبدالله)"^(١)، وإليه ذهب المبرد^(٢)، وابن مضاء^(٣)، وابن أبي غالب^(٤)، واختاره ابن يعيش^(٥)، وصرح به ابن مالك^(٦)، واستحبه أبو الحسن الأبيدي، قال: "وهو الأولى؛ لتقدم الاستفهام"^(٧).

الوجه الثالث: أن يُرفع الاسم الأول بالابتداء، ويُنصب الثاني بإضمار فعل يفسره العامل المتأخر، فتقول: أزيدُ هنداً يضربها؟ ف (زيدٌ) مبتدأ، و(هنداً) مفعول به لفعل محذوف يفسره (يضربها)، فيكون التقدير: أزيدُ يضرب هنداً يضربها؟^(٨)

الوجه الرابع: أن يُنصب الاسم الثاني بفعل محذوف يفسره العامل المتأخر، ويُرفع الاسم الأول بفعل محذوف يفسره الفعل المحذوف الناصب للاسم الثاني، فتقول: أزيدُ هنداً يضربها؟ على أن يكون (هنداً) منصوباً بفعل محذوف يفسره يضربها، والتقدير: أزيدُ يضرب هنداً يضربها؟ ويكون (زيدٌ) مرفوعاً فاعلاً بفعل

(١) ينظر كلام الأخفش على حواشي الكتاب ١/١٠٥، وينظر شرح كتاب سيبويه ١/٤٢٠، والرد

على النحاة ١٠٤.

(٢) ينظر الانتصار ٦٤.

(٣) ينظر الرد على النحاة ١٠٥.

(٤) ينظر تقييد ابن لب ٤٤٨.

(٥) ينظر شرح المفصل ٤/٣٢١.

(٦) تسهيل الفوائد ٨٢.

(٧) شرح الجزولية ١/٩٣٨.

(٨) ينظر تقييد ابن لب ٤٤٩.

آخر يفسره (يضرب) المقدر بعده، وهو الناصب لـ (هند)، والتقدير: أ يضرب زيدٌ يضرب هنداً يضربها؟^(١)

وناقش أبو الحسن الأبيدي هذه المسألة مبيناً الخلاف بين سيبويه والأخفش، فظهر كلامه مضطرباً متناقضاً، فقال: "...فإن فصل بغير ذلك ارتفع تأثير الاستفهام عند سيبويه، كقولك: أنت زيدٌ ضربته؟ يختار في (زيد) الابتداء، ولا يكون إذ ذاك (أنت) إلا مبتدأ، فإن نصبت (زيداً) جاز أن يفسر ناصبه رافعاً لـ (أنت)، وهو الأولى؛ لتقدم الاستفهام..... وقال آخرون لا خلاف بين سيبويه والأخفش، ولكنهما مقصدان، فإن أدخلت الهمزة على قولك: أنت زيدٌ ضربته؟ فتختار الرفع في (زيد)، ويكون (أنت) مبتدأ، وإن أدخلت الهمزة على قولك: أنت زيداً ضربته؟ في حال نصبك لـ (زيد)، فينبغي أن يكون أنت مرفوعاً بإضمار فعل يفسره الفعل المضمر الناصب لـ (زيد)، فيكون تقدير الكلام: أضربتَ ضربتَ زيداً ضربته؟ إلا أن الأخفش يختار هنا النصب؛ لأجل تقدم الاستفهام، وليس بصواب"^(٢).

فلتأمل قوله. وغيره كثير ممن اضطرب في هذه المسألة^(٣).

وقيد ابن أبي غالب إطلاق سيبويه بالمنع فحمله على أن الاسم الثاني لا يختار فيه الحمل على إضمار الفعل، إذا رفعت الاسم الأول بالابتداء، وأما إن حملتهما جميعاً على الفعل فلم ينفه سيبويه ولا تكلم فيه^(٤).

(١) ينظر السابق.

(٢) ينظر شرح الجزولية للأبيدي ٩٣٨/١ (الرسالة العلمية).

(٣) ينظر مثلاً الرد على النحاة ١٠٤، وشرح الرضي على الكافية ٥٣٢/١ وما بعدها.

(٤) ينظر تقييد ابن لب ٤٤٩.

والذي يظهر للباحث أن مذهب سيوييه ومن تابعه هو الأقوى احتجاجاً، والأيسر تأويلاً وتقديراً، وإن كان المذهب الذي اختاره ابن أبي غالب مذهباً له مؤيدوه ومناصروه الذين يحتجون له بحجة لا يمكن إغفالها، وهي تقدم الاستفهام.

المسألة الثانية: عطف الاسم المشتغل عنه على جملة صغرى (الجملة الفعلية الواقعة خيراً للمبتدأ أولاً) مع عدم وجود ضمير عائد على ذلك المبتدأ في أول الجملة، نحو: هندٌ ضربتها وزيد كلمته.

حكى أبو عبدالله بن أبي غالب جواز ذلك عن أبي علي الفارسي، مع كون العطف على الجملة الصغرى، وذلك لعدم ظهور عمل المبتدأ في الجملة الواقعة خيراً، ولم تكن هي الخبر بنفسها، وإنما هي موضوعة موضعه، فجاز العطف لذلك.^(١)

مناقشة المسألة:

إذا عُطف الاسم المشتغل عنه على الجملة الصغرى مع وجود ضمير يعود على المبتدأ في أول الجملة، نحو: هندٌ ضربتها وزيداً كلمته عندها، فلا خلاف في جواز أن تكون الجملة بعد الواو معطوفة على (ضربتها)؛ لاشتمالها على ضمير فيها عائد على (هند). لكن الخلاف عند غياب ذلك الضمير العائد، فإذا انعدم الضمير، كما في نحو: هندٌ ضربتها وزيداً كلمته، ففي جواز العطف على الجملة الصغرى للنحويين سبعة مذاهب:

(١) ينظر السابق ٤٧٤، ٤٧٥.

المذهب الأول: المنع مطلقاً، لأن الجملة الصغرى وقعت خيراً للمبتدأ، والمعطوف على الخبر خير مثله، والجملة الواقعة خيراً لا بد من اشتغالها على ضمير يعود على المبتدأ، فإذا عطفت جملة الاشتغال على (ضربتها) من جملة: هند ضربتها وعمراً أكرمته، صارت أيضاً جملة الاشتغال خيراً عن (هند)، لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه. فلما كانت شريكها احتيج فيها إلى رابط، فلا يجوز: زيدُ ضربتهُ وعمراً أكرمتهُ، على أن تقدّر (عمراً أكرمته) خيراً عن زيدٍ حتى يكون في الجملة ضمير يعود على زيد يربطه بها، فتقول: زيدُ ضربتهُ وعمراً أكرمته بسببه، وهو مذهب الأخفش، فيما نُقل عنه^(١)، والزيادي^(٢) والمبرد^(٣)، وبه قال السيرافي^(٤).

ودحض ابن عصفور ما ذهب إليه السيرافي مبيناً أن "الذي ذهب إليه ليس بشيء، لأنَّ القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عزَّ اسمه: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾^(٥) وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ^(٥)، مع أنه ليس في رفعها ضمير

(١) ينظر رأيه في المسائل البصرية ٢١١/١، والانتصار لسيبويه ٦٠، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٥/١، والتذيل والتكميل ٣٣٣/٦.

هذا ما نقله النحويون عن الأخفش وعزوه إليه، غير أنني وقفت له على نص صريح بجواز العطف على الجملة الصغرى، وسيأتي بيانه عند الحديث عن المذهب الثاني بعد قليل.

(٢) ينظر رأيه في شرح كتاب سيبويه ٣٩٠/١، والمسائل البصرية ٢١٣/١، والانتصار لسيبويه ٦٠، والتذيل والتكميل ٣٣٣/٦.

(٣) ينظر رأيه في المسائل البصرية ٢١٣/١، والانتصار لسيبويه ٦١، والتذيل والتكميل ٣٣٣/٦.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه ٣٩١/١.

(٥) الرحمن: ٧.

يعود على النجم والشجر. فإجماعهم على النصب دليل على بطلان قول من قال: إنَّ النصب في هذا وأمثاله ضعيف" (١).

المذهب الثاني: الجواز مطلقاً، وهو ظاهر كلام سيبويه، قال: "وذلك قولك: عمرو لقيته وزيدٌ كلمته، إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت: عمرو لقيته وزيداً كلمته" (٢)، وهو صريح كلام الفراء، إذ قال: "وقوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَا﴾ (٣)، الرفع فيه أعجب إليّ من النصب، لأنه قال: ﴿وَأَيَّاهُ لَهْمُ اللَّيْلِ﴾ (٤)، ثم جعل الشمس والقمر مُتْبَعِينَ لِلَّيْلِ وهما في مذهبه آيات مثله، ومن نصب أراد: وقدَّرنا القمر منازل، كما فعلنا بالشمس، فردّه على الهاء من الشمس في المعنى، لا أنَّه أوقع عليه ما أوقع على الشمس. ومثله في الكلام: عبد الله يقوم وجاريتيه يضرهما، فالجارية مردودة على الفعل لا على الاسم، لذلك نصبناها لأن الواو التي فيها للفعل المتأخر" (٥)، ونصّ عليه أبو الحسن الأخفش، قال: "وأما قوله: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ (٦)، وقوله: ﴿عَآئِنْتُمْ أَشَدُّ حَلَقًا أَمْ السَّمَاءُ بِذَهَابِهَا﴾ (٧)، ثم قال: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ (٨) وقال: ﴿الرَّحْمَنُ

(١) ينظر شرح الجمل ٣٦٧/١.

(٢) الكتاب ٩١/١.

(٣) يس: ٣٩.

(٤) يس: ٣٧.

(٥) معاني القرآن ٣٧٨/٢، وينظر أيضا ١٤/٣.

(٦) الإنسان: ٣١.

(٧) النازعات: ٢٧.

(٨) النازعات: ٣٠.

﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ ② خَلَقَ الْإِنْسَانَ ③ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿١﴾، ثم قال: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ ﴿٢﴾... فهذا إنما ينصب وقد سقط الفعل على الاسم بعده؛ لأن الاسم الذي قبله قد عمل فيه فأضمرت فعلاً فأعملته فيه حتى يكون العمل من وجه واحد" (٣)، وبمثله قال النحاس (٤)، وإليه ذهب أبو علي الفارسي (٥)، والرماني (٦)، وابن جني (٧)، وتابعهم ابن يعيش (٨)، وابن مالك (٩)، وابن عصفور (١٠)، واختاره ابن أبي الربيع (١١).

المذهب الثالث: الجواز مطلقاً، لكن العطف إنما هو على الجملة الكبرى خاصة، وراعى المشاكلة بين الجملة المعطوفة والجملة الصغرى لمجاورتها لها، وهذا من قبيل المشاكلة بين المتجاورين من غير عطف، فإن لحظت المشاكلة بين الجملة الكبرى وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء، وإن لحظت المشاكلة بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال فالاختيار الحمل على إضمار

(١) الرحمن: ١-٤.

(٢) الرحمن: ٧.

(٣) معاني القرآن ١/٨٥.

(٤) ينظر إعراب القرآن ٤/٢٠٤.

(٥) ينظر التعليقة ١/١٢٢، والمسائل البصريات ١/٢١٥.

(٦) ينظر رأيه في التعليقة على المقرب ١٥٢.

(٧) ينظر المحتسب ٢/٣٠٢.

(٨) ينظر شرح المفصل ١/٤٠٥.

(٩) ينظر تسهيل الفوائد ٨١.

(١٠) ينظر شرح الجمل ١/٣٦٧.

(١١) ينظر البسيط في شرح الجمل ٢/٦٤٩.

فعل وهذا القول منسوب لأبي علي الفارسي^(١)، ونسبه أبو حيان إلى بكر بن طاهر الخدب^(٢). وارتضى هذا المذهب ابنُ عصفور موضعاً أنه أسدّ المذاهب^(٣).

المذهب الرابع: الجواز المشروط بأن تكون الواو جامعة بمعنى (مع)، فكأنه قال: زيدٌ ضربته مع تكليمي لعمرو، وهندٌ ضربتها مع إكرامي لعمرو، وهذا هو مذهب ابن الطراوة^(٤)، وأبي الحسن بن خروف^(٥).

واعترض هذا المذهب ابنُ عصفور أيضاً، مبيناً فساده؛ لأنَّ يونس وغيره من أئمة النحويين حكوا أنَّ الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب، وإن خلت الجملة من ضمير^(٦).

المذهب الخامس: جواز العطف على الجملة الصغرى، لكن لا على أنها خير للمبتدأ الأول كالمعطوف عليها، ولكن العطف عليها مع التغافل عن المبتدأ ووقوعها خيراً له، كأنه تُوهم فيها أنها ليست بخبر، وكان هذا من باب الحمل على المعنى، وعلى ما يصلح في الموضوع، فإذا قلت: زيدٌ ضربته، كأنك قلت: ضربتُ زيداً، ففي نحو: زيدٌ ضربته وهنداً أكرمتها، يكون (هنداً أكرمتها)

(١) ينظر رأي الفارسي في شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٦/١، وشرح الجزولية للأبدي ٩٣٦، وشرح

الجمل لابن الفخار ٤٧٤، وتقييد ابن لب ٤٧٤.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٣٣١/٦.

(٣) ينظر شرح الجمل ٣٦٨/١.

(٤) ينظر شرح الجزولية للأبدي ٩٣٧.

(٥) ينظر رأيه في شرح الجمل لابن الفخار ٣٠١، وتقييد ابن لب ٤٧٤.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٨/١.

معطوفاً على (ضربتُ زيداً)؛ لأنه يصلح في موضع (زيدٌ ضربته). وهذا القول مُرتضى ابن أبي الربيع^(١).

المذهب السادس: إن كان العطف بالواو، أو بالفاء جازت المسألة، وإلا فلا؛ لأن الفاء فيها تسبب، فيحتمل أن يكون الرابط في الجملتين بضمير واحد، والواو فيها معنى الجمع. وإن كان العطف بغيرهما لم يجز، وهو مذهب هشام الكوفي^(٢).

المذهب السابع: إن كان العطف بالفاء جازت المسألة، وإن كان بغير ذلك لم تجز، وهو مذهب الجمهور. قاله أبو حيان^(٣).

وبعد عرض تلك المذاهب، يتضح أن العطف على الجملة الصغرى في هذه المسألة جائز من خلال أكثر هذه الأقوال، سواء كان العطف رفعاً أو نصباً، والذي يعضد هذا القول ما جاء في التنزيل من نصوص تؤيده وتقويه.

المسألة الثالثة: مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

ذهب ابن أبي غالب إلى جواز ذلك في قول الشاعر^(٤):

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ.

(١) ينظر الملخص ٢٣٥/١.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢١٧١/٤، والتذليل والتكميل ٣٣٤/٦.

(٣) ينظر التذليل والتكميل ٣٣٤/٦.

(٤) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧١، والكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، والأصول ٦٧/١، وشرح كتاب سيبويه ٣٠٥/١.

ف (عسل) هو اسم كان، و(مزاجها) الخبر، وإن كان (عسل) نكرة عارية من التخصيص، ففيها ما يحسن جعلها الاسم، وهو كونها اسم جنس، واسم الجنس نكرته ومعرفته سواء^(١).

مناقشة المسألة:

اختلف النحويون في هذه القضية إلى أقوال:

القول الأول: عدم جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة إلا في ضرورة الشعر، وهو قول جمهور النحويين، قال سيبويه: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة"^(٢)، وقال: "فإن قلت: كان حلیم أو رجل فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقرؤا باب لبس"^(٣).

وأن ما جاء من ذلك من وقوع النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً فمردّ جوازه إلى الضرورة وضعف في الكلام، وجعل منه البيت محل الشاهد، وهو قوله:

كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ.
وقول الآخر^(٤):

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظُنِّي كَانَ أُمِّكَ أَمْ حِمَارٌ.

(١) ينظر تقييد ابن لب ٥٣٦.

(٢) الكتاب ٤٧/١.

(٣) السابق ٤٨/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو لخدّاش بن زهير الأنصاري العامري. انظر شعره ٦٦، والكتاب ٤٨/١،

والمقتضب ٩٤/٤، وشرح كتاب سيبويه ٣٠٥/١، وشرح أبيات سيبويه ١٥٦/١.

وقوله^(١):

أَلَا مَنْ مُبْلِغُ حَسَّانَ عَنِّيَ اسْحَرُّ كَانَ طَبِّكَ أَمْ جُنُونُ.

وقوله^(٢):

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنِ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَاتِمِيمًا بَجُوفِ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرُ.

وكذا قال المبرد، مبيّناً أن ذلك من صنيع الشعراء حينما يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة، وإنما حملهم على ذلك اعتقادهم أن الاسم والخبر شيء واحد، ونقل عن المازني أنه كان يرويه:

يكون مزاجها عسلا وماءً.

والمعنى: وفيه ماء^(٣).

وإن كان بعض المتأخرين نقلوا عن المبرد مخالفته لسيبويه^(٤)، ولست أنس بأقوالهم؛ لأنه صرح هنا برأيه دون إلباس.

ويرى ابن السراج أن هذا قلب ما وضع عليه الكلام، وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر، وأن الذي قوى جعل

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي في ديوانه ٩١، وفيه: (داؤك) بدلاً من (طبك)، والكتاب ٤٩/١، وشرح كتاب سيبويه ٣٠٥/١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٤/٤٤٤، والتذييل والتكميل ١٩٢/٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق كما في الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٣/٤، وشرح كتاب سيبويه ٣٠٥/١، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٣) ينظر المقتضب ٩٢/٤.

(٤) ينظر البديع في علم العربية ٤٧٢/١، وارتشاف الضرب ١١٧٨/٣.

النكرة (عسل) اسماً لـ (كان) وحسنه هو أنه -أي (عسل)- نوع وليس كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد، نحو: ثمرة وجوزة، يعني: أنه اسم جنس^(١).
وذهب ابن خالويه إلى جواز ذلك في العربية اتساعاً على بُعد أو في الضرورة^(٢). وكذا منع أبو علي الفارسي الإخبار عن النكرة بالمعرفة إلا في اضطرار الشعر^(٣).

وصرح أبو البقاء العكبري بأنه جعل اسم (كان) نكرة للضرورة^(٤)، وعده ابن عصفور من أقبح الضرائر^(٥)، وتابع في ذلك أبو حيان^(٦)، وابن الصائغ^(٧)، وابن هشام في قول له^(٨)، وأكثر النحويين.

القول الثاني: جواز ذلك مطلقاً، وهو مذهب الفراء، فقد جوّز النصب في (مزاجها)، مؤكداً أن ذلك أبيض في المعنى، وإن كان معرفة؛ كما أجاز الرفع^(٩).
وصرح السيرافي بأن (عسل) جاء اسماً لـ (كان) مع أنه نكرة غير مختصة، والذي سهّل ذلك كونه اسم جنس، وهو يفيد ذات المعنى معرفة ونكرة، فإن قلت:

(١) ينظر الأصول ٦٧/١.

(٢) ينظر الحجة في القراءات السبع ١٧١، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/٢٢٧.

(٣) ينظر الإيضاح ٩٨، الحجة ١٤٤/٤، ١٤٥.

(٤) ينظر شرح ديوان المتنبي ١٣٩/٢.

(٥) ينظر شرح الجمل ٤١١/١.

(٦) ينظر التذييل والتكميل ٢٣٤/٥.

(٧) ينظر للمحة في شرح الملحة ٥٨٢/٢.

(٨) ينظر مغني اللبيب ٥٩١.

(٩) ينظر معاني القرآن ٢١٥/٣.

شربتُ العسل، وشربتُ عسلاً، كان معناهما واحداً عند المخاطب^(١)، وإلى هذا التعليل نحا أبو الفتح ابن جني^(٢)، وجعل منه قراءة عاصم: (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديئةً)^(٣)، وتابعه ابن الوراق^(٤)، وبه قال ابن خروف^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وهو ما ذهب إليه ابن أبي غالب.

ويرى المرزوقي جواز أن تكون النكرة اسم (كان)، والمعرفة خبراً؛ معللاً بأن الإبهام الحاصل من التنكير في هذا الموضع أبلغ في المعنى المستفاد^(٧).

ونص ابن مالك على أن الإخبار بالمعرفة عن النكرة جائز اختياراً بشرط حصول الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، واستشهد بقول حسان:

يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ

فجعل (مزاجها) وهو معرفة خبر (كان)، و(عسل) اسمها وهي نكرة، والقائل ليس في موضع اضطرار؛ لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ (كان).

(١) ينظر شرح كتاب سيويه ٣٠٦/١.

(٢) ينظر المحتسب ٢٧٩/١.

(٣) الأنفال: ٣٥.

(٤) ينظر علل النحو ٢٥٢.

(٥) ينظر شرح الجمل ٤٢٨.

(٦) ينظر شرح المفصل ٩٤/٧.

(٧) ينظر شرح ديوان الحماسة ١٠٩٨.

ومثله قول الآخر^(١):

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوُدَاعَا.

مجادلاً بأن الشاعر أخبر بالمعرفة عن النكرة مختاراً لا مضطراً، لتمكنه من أن يقول: ولا يكُ موقفي منك الوداعا، أو: ولا يكُ منك موقفنا الوداعا، معللاً أن المحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول^(٢). وعلى ذلك نصّ الرضي أيضاً، مبيناً أن ذلك جائز في بابي (كان) و(إن)؛ لعدم اللبس في النواسخ، لاختلاف إعراب الجزأين هنا^(٣). وإلى ذلك نحا الشاطبي مع تحقق شرط حصول الفائدة^(٤).

وهنالك أقوال أخرى في توجيه البيت محل النقاش، حيث خرج ابن عطية^(٥) والزمخشري^(٦) بيت حسان على القلب لأمن الإلباس، وكذا قال الطيبي^(٧)، وابن هشام في أحد قوليه^(٨)، وإليه جنح الدماميني في شرحه على المغني^(٩).

(١) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣١، والكتاب ٢/٢٤٣، والمقتضب ٤/٩٤، والأصول ٨٣/١، واللمع ٣٧، وشرح المفصل ٤/٣٣٨، وشرح التسهيل ١/٣٥٦، والتذليل والتكميل ١٨٥/٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١/٣٥٦.

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/١٠٥٧.

(٤) ينظر المقاصد الشافية ٣/٥٨.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٣/١٠٣.

(٦) ينظر المفصل ٣٥١.

(٧) ينظر فتوح الغيب ٧/٤١٢.

(٨) ينظر مغني اللبيب ٩١١.

(٩) ينظر شرح مغني اللبيب ٢/٥٦٨.

ونقل البغدادي عن ابن السيد وأبي البقاء العكبري أنهما وجها ذلك على أنّ (يكون) زائدة في البيت، على رواية رفع (مزاجها)^(١).
وذهب ابن خلف إلى أن التقدير: مزاجاً لها، فنوى بالإضافة الانفصال، فأخبر بنكرة عن نكرة^(٢).

وبعد عرض الشاهد محل الدراسة والشواهد الأخرى التي تعضده، وكلام النحويين في هذه المسألة، فإني أحسب أن الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب النواسخ جائز إذا تحقق شرط الفائدة؛ لأن حصول الفائدة هو الأساس في الكلام، وكما جاز الابتداء بالنكرة مع تحقق الشرط المذكور فكذلك هنا، والضابط في هذه المسألة هنا هو الضابط هناك.

المسألة الرابعة: (دلالة الأفعال الناسخة). هل تدل على الحدث والزمان معاً؟ أم الزمان خاصة؟

ذهب أبو عبدالله بن أبي غالب إلى أن الأفعال الناسخة دالة على الحدث والزمان معاً كسائر الأفعال، فإذا قلنا: زيدٌ أخوك، فمقتضى هذه الجملة أخوة زيد للمخاطب، فإذا أدخلنا (كان) فقلنا: كان زيدٌ أخاك، فالمعنى الإخبار عن ذلك المعنى الذي هو الأخوة بكونه فيما مضى^(٣).

مناقشة المسألة:

انقسم النحويون حول هذه المسألة فريقين:

(١) ينظر خزانة الأدب ٢٢٧/٩.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٩٧/٢، وخزانة الأدب ٢٨٥/٩، ٢٨٦.

(٣) ينظر تقييد ابن لب ٥٧٥.

الفريق الأول: يرى أن الأفعال الناسخة مخالفة لسائر الأفعال، إذ الأفعال كلها لها دلالة على الحدث والزمان، وأفعال هذا الباب مجردة من الدلالة على الحدث، للدلالة على الزمان فقط، وهذا مذهب المبرد، فقد صرح بعدم دلالتها على الحدث، وأن (كان) دخلت لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك^(١)، وإلى هذا جنح ابن السراج مبيّناً أن الأفعال الناسخة تفارق الأفعال الحقيقية وتختلف عنها، فالفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: (ضرب)، يدل على ما مضى من الزمان وعلى الضرب الواقع فيه، و(كان) إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فهي تدل على زمان فقط^(٢)، وعلى ذلك نصّ أبو علي الفارسي^(٣)، وابن الوراق^(٤)، وابن جني^(٥)، وابن برهان^(٦)، وابن بابشاذ^(٧)، وعبد القاهر الجرجاني^(٨)، وابن الخشاب^(٩)، وأبو البقاء العكبري^(١٠)، وابن الخباز^(١١)، وهو قول ابن يعيش^(١٢)، والشلوبين^(١٣)، وابن أبي الربيع^(١٤).

-
- (١) ينظر المقتضب ٩٧/٣.
 - (٢) ينظر الأصول ٨٢/١.
 - (٣) ينظر المسائل الحلبيات ٢١١، والمسائل العسكرية ٥٨.
 - (٤) ينظر علل النحو ١٤١، ٢٤٨.
 - (٥) ينظر اللمع ٣٦.
 - (٦) ينظر شرح اللمع ٤٩/١.
 - (٧) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣٤٩/٢، ٣٥٠.
 - (٨) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٣٩٨/١.
 - (٩) ينظر المرتجل في شرح الجمل ١٢٥.
 - (١٠) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٠٧/١.
 - (١١) ينظر توجيه اللمع ١٣٥.
 - (١٢) ينظر شرح المفصل ٩٠/٧.
 - (١٣) ينظر التوطئة ٢٢٤.
 - (١٤) ينظر البسيط ٦٦٤/٢، والمخلص ٢١٠/١، ٢١١.

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بأنه لم يوجد قط في كلام العرب: كان زيد قائماً كوناً، فلم يعدوا (كان) إلى المصدر، كما يعدون سائر الأفعال إليه، فيقولون: قام زيد قياماً، فقالوا: لولا أن الأمر كما قلناه، من أن (كان) ليست دالة على حدث، وإنما هي دالة على الزمان خاصة، لتعدت إلى الحدث الذي هو المصدر ونصبته، لكنها لما لم تكن دالة على الحدث لم تنصبه، ولكنها دالة على مجرد الزمان خاصة؛ فلذلك لم تتعد إلى الحدث؛ لأن الفعل إنما يتعدى إلى الحدث لدلالته عليه، فلما كانت أفعال هذا الباب لا تدل على الحدث لم تتعد إليه^(١).

الفريق الثاني: يرى أن أفعال هذا الباب كسائر الأفعال لها دلالة على الحدث والزمان، وهو مذهب السيرافي^(٢)، وابن أبي غالب، وصرح به ابن مالك، قال: "وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس"^(٣)، ثم استدل على بطلان دعوى أصحاب المذهب الأول بأدلة عشرة ساقها لدعم رأيه ودحض قول الفريق الآخر^(٤)، فليُرجع إليها هنالك. وإلى ذلك نحنا أبو حيان مبيناً أن المشهور والمنصور دلالتها على الحدث والزمان^(٥).

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/١، والبسيط ٦٦٤/٢.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه ٣٠١/١.

(٣) تسهيل الفوائد ٥٢، ٥٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣٣٨/١.

(٥) ينظر التذييل والتكميل ١٣٣/٤.

وذهب ابن خروف إلى أنها أفعال مأخوذة من أحداثها، مؤكداً أن (كان) و(يكون) ليستا لمجرد الزمان؛ بدليل أن قولهم: زيدٌ كان أخاك، وكون زيد أخاك أو منطلقاً، لا دلالة فيهما على زمان^(١).

وازدوج كلام ابن عصفور، فذهب تارة إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، موضحاً أن الدليل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها، وبناء اسم الفاعل منها، نحو: كُنْ قائماً، وأنا كائنٌ منطلقاً، والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان^(٢)، وتارة يرى أنها للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان^(٣).

ومما احتج به أصحاب المذهب الثاني أمور:

الأول: أن في قولهم إبقاء في الفعل على بابه من الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ قد ثبت ذلك في سائر الأفعال بالاتفاق، فلا وجه لإخراج باب (كان) من القاعدة الثابتة للأفعال.

الثاني: أن هذه الأفعال تكون أمراً ونهياً، تقول: كن قائماً، ولا تكن قائماً، والأمر لا يكون إلا أمراً بحدث، وكذلك النهي لا يكون نهياً إلا عن حدث، ولا يتصور الأمر بالزمان ولا النهي عنه.

(١) ينظر شرح الجمل ٤١٥، ٤١٧.

(٢) ينظر شرح الجمل ٣٨٥/١، ٣٨٦.

(٣) ينظر المقرب ٩٢/١.

الثالث: أنه يستعمل مصدرها عاملاً عملها، فتقول: أعجبني كونك قائماً،
ويعجبني كون زيدٍ أخاك، والمصدر لا يدل على الزمان^(١).

وفي كلام سيبويه ما يدعم المذهبين، فمما يؤيد المذهب الأول قوله: "واعلم
أنه لا يجوز لك أن تقول: عبَدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كن عبدَ الله المقتولَ،
لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير له إلى أحدٍ"^(٢).
وأما ما يقوي جنوح سيبويه إلى المذهب الثاني، فما ذكره من قولهم: ما
أنت وزيداً؟ وما أنت وقصعةً من ثريد؟ وكيف أنت وقصعةً من ثريد، قال: "ولم
يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو
ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما
وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنت وزيداً؛ لأنَّ كنتَ
وتكونُ يقعان ها هنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث"^(٣).

وقد ردَّ أبو عبدالله بن أبي غالب احتجاج الأولين من عدم تعديها إلى
المصدر، بأن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء إذا كان في معناه، كما
استغنوا بـ (ترك) عن (وذر) و(ودع)، فكذلك ههنا لما كان نفس الخبر يُفهم
من كونه ووجوده، والكون بمعنى الوجود وهو مصدر (كان)، استغني به عن
ذلك المصدر، إذ قد حصل معناه منه، وهو منصوب بالفعل مثله، فعاقبوا بينه
وبينه وجعلوه عوضاً منه فلم يجمعوا بينهما.

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٥، ٣٨٦، والتذييل والتكميل ٦/٢٥٦، وتقييد ابن لب
٥٧٧.

(٢) الكتاب ١/٢٦٤.

(٣) السابق ١/٢٩٩-٣٠٣.

وأكد ابن أبي غالب أن ما صرّح به سيبويه ظاهر، بأن مذهبه هو المذهب الثاني، مبيّناً أن قوله: ما أنت وقصعةٌ من ثريد؟ وما أنت وزيداً؟ على إضمار (كان)، وهي الناصبة للمفعول معه، الذي هو (قصعة)، والتقدير: ما تكون مع قصعة من ثريد؟ فقد جعلها سيبويه عاملة في غير اسمها وخبرها، ولا يمكن جعل (كان) المقدره هنا تامة، ثم بيّن ابن أبي غالب أن هذا من سيبويه ظاهر، وأنه يؤكد أن مذهبه هو المذهب الثاني لا الأول^(١).

والذي يظهر لي أن هذه الأفعال تدل على الزمان، وأن الحدث مفهوم من أخبارها، فإذا قلنا: كان زيدٌ منطلقاً، علمنا أن الانطلاق قد وقع في الزمن الماضي، وإذا قلنا: يكون زيدٌ منطلقاً، عُلم أن الانطلاق في الزمن الحاضر، ولعلّ هذا هو ظاهر كلام سيبويه، إذ قال: "تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردت أن تحبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى"^(٢). والله أعلم

المسألة الخامسة: ردُّ الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) للمفعول الذي لم يُسمِّ فاعله، هل يجوز أن يقال: كين ومكون؟
أجاز أبو عبدالله بن أبي غالب ردَّ هذه الأفعال للمفعول الذي لم يُسمِّ فاعله، فيقال: كينٌ ومكون، شريطة حذف الجملة التي هي الاسم والخبر معاً، ويقام مقام الفاعل مصدر (كان) أو ضميره...^(٣).

(١) تقييد ابن لب ٥٧٨.

(٢) الكتاب ٤٥/١.

(٣) ينظر تقييد ابن لب ٥٨٥، ٥٨٦.

مناقشة المسألة:

من قضايا الخلاف النحوي مسألة بناء هذه الأفعال للمفعول الذي لم يسمّ فاعله، هل يجوز أن يقال: كين ومكون؟ للنحويين في ذلك مذاهب:

المذهب الأول: المنع مطلقاً، صرح به ابن السراج^(١)، والفارسي^(٢)، وابن السيد^(٣)، والسهيلي^(٤)، وابن خروف^(٥)، والشلوبين^(٦)، وابن مالك^(٧)، وابن أبي الربيع^(٨)، واختاره أبو حيان^(٩).

وحجتهم أنّ (كان) فعل غير حقيقي، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة، فليس فيه مفعول، يقوم مقام الفاعل، وأن أصل الكلام بما الابتداء والخبر، وأن (مفعول) لا يبنى إلا من كل فعل يصح أن يصاغ لما لم يسمّ فاعله، و(كان) لا يجوز فيها ذلك^(١٠).

(١) ينظر الأصول ١/١٨١.

(٢) ينظر المسائل البصريات ١/٢٣٢، ٢٣٣.

(٣) ينظر إصلاح الخلل ١٧٨.

(٤) ينظر رأيه في تقييد ابن لب ٥٨٩.

(٥) ينظر شرح الجمل له ١/٤٥٠، ٤٥٣، ٥٢٤..

(٦) ينظر رأيه في تقييد ابن لب ٥٨٨.

(٧) ينظر شرح التسهيل ٢/١٢٩.

(٨) ينظر الكافي في الإفصاح ٣/٧٦٦، ٧٦٧.

(٩) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٣٢٥.

(١٠) ينظر الأصول في النحو ١/١٨١، والمسائل البصريات ١/٢٣٢.

المذهب الثاني: جواز بناء الأفعال الناسخة للمفعول الذي لم يسم فاعله، وهو ما يُستشف من كلام سيوييه، قال: "فهو كائن ومكون، كما تقول: ضارب ومضروب"^(١). وعند حديثه عما ينتصب من الأماكن والوقت قال: "وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانصب لأنه موقع فيها ومكون فيها"^(٢)، وهذا الموضع الأخير ظاهر جداً، ولا يستدعي تأويلاً أو تفسيراً؛ لأنه قرن (مكوناً) بـ (موقع) وهو اسم مفعول، فكذلك (مكون)، ومن هنا يقوى تجويز سيوييه ذلك الاستعمال.

وأجازه صراحة كثير من النحويين، ولكنهم اختلفوا في الطريقة التي يجوز بها ذلك الاستعمال على أربعة أقوال:

القول الأول: جواز ذلك مطلقاً قياساً على سائر الأفعال، وهو قول الفراء من الكوفيين - فيما نسب له - فكان يجيز: كين أخوك، في: كان زيدٌ أخاك، على القياس، فيُحذف الاسم؛ لأنه شبيه بالفاعل، ويُرفع الخبر؛ لأنه شبيه بالمفعول، فيُجعل بمنزلة المفعول الذي لم يسم فاعله، فقولنا: كان زيدٌ قائماً شبيه بقولنا: ضرب زيدٌ عمراً، فعند بنائه للمفعول تقول: ضُربَ عمرو، فكذلك ما أشبهه من الأفعال الناقصة، فيقال: كين قائمٌ، وعلى هذا يقال: القائمُ مكونٌ،

(١) الكتاب ٤٦/١.

(٢) السابق ٤٠٣/١، ٤٠٤.

كما تقول: عمروٌ مضروبٌ^(١)، وإلى ذلك جنح الزجاجي^(٢)، واستحسنه ابن أبي الربيع^(٣).

القول الثاني: جواز ذلك، شريطة أن يكون الخبر فعلاً، وهذا القول منسوب للكوفيين: الكسائي والفراء- في قول آخر نسب له- وهشام، فتقول في: كان زيدٌ يقوم: كين يُقام، وفي: كان زيدٌ يضرب عمراً: كين يُضربُ عمروً^(٤).

القول الثالث: جواز ذلك، ولكن بشرط حذف الاسم والخبر جميعاً، ثم يقام المصدر أو ضميره مقام المحذوف، فإذا قلت: كان زيد منطلقاً كونا، ثم نقلته إلى ما لم يسم فاعله، أقمت الكون مقام الفاعل، وجعلت الجملة تفسيراً للكون، فقلت: كين الكون زيد منطلق، ويجوز إضمار الكون؛ لدلالة الفعل عليه، إذ كان مصدراً، فتقول: كين زيد منطلق، وهذا قول السيرافي^(٥)، وعليه حمل مذهب سيبويه، وجنح إلى هذا القول ابن خروف، وابن أبي غالب، والشلوبين^(٦)، وابن أبي الربيع في أحد قوليه^(٧).

القول الرابع: جواز ذلك، على أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول: كين في الدار، فالأصل مثلاً: كان زيد قائماً في الدار،

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/١، ٥٣٥.

(٢) ينظر الجمل ٦٥.

(٣) ينظر البسيط ٧٧٥/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٣٠/٢، وارتشاف الضرب ١٣٢٦/٣، والمقاصد الشافية ٨/٣.

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه ٣٠١/١.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ١٣٢٦/٣، وتقييد ابن لب ٥٨٦.

(٧) ينظر البسيط ٧٧٥/٢.

على أن يكون (في الدار) متعلقاً بـ (كان)، فحذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذف الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف، وكذلك تقول: الدار مكنون فيها، وإذا قلت: كان زيد يوم الجمعة قائماً، على أن يكون (يوم الجمعة) ظرفاً منصوباً بـ (كان)، جاز أن تقول: كين يوم الجمعة، ويوم الجمعة مكنون، أو مكنون فيه، وهذا مذهب ابن عصفور^(١).

ورغم كلام سيويه الأنف الذكر ووضوحه لا سيما القول الأخير له، إلا أنه ظلّ مشكلاً على النحويين، واختلفوا في تأويل مقصوده، فأخرجوه إلى مخارج مختلفة، وتأويلات متباينة:

فقد تأول الفارسي والأعلم والشلوبين قول سيويه (مكون) أنه من (كان) التامة لا الناقصة^(٢)، وحمله ابن السيد على ذلك الحمل؛ لأن (كان) التامة فعل صحيح يجري مجرى الأفعال الصحيحة التي لا تتعدى إلى مفعول، مثل: قام وقعد^(٣)، وأما السهيلي فزعم أن سيويه لم يقصد بقوله: (كائن ومكون) اسم الفاعل ولا اسم المفعول، وإنما أراد بـ (كائن) اسم (كان)، وبـ (مكون) الخبر، و(كائن) عبارة عن الفاعل، و(مكون) عبارة عن المفعول^(٤)، وتأوله ابن خروف وابن طاهر على أن القصد من قوله (مكون) هو الدلالة على أن (كان) فعل

(١) ينظر شرح الجمل ٢/٢٢٥.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٣٢٦، وتقييد ابن لب ٥٩٠.

(٣) ينظر إصلاح الخلل ١٨٠.

(٤) ينظر تقييد ابن لب ٥٩١.

متصرف، ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع^(١)، وقد دحض الشاطبي حجة من تعلق بقول سيويه المذكور، بأن مقصد سيويه أمرٌ آخر وراء ما يظهر منه لبادي الرأي، ولم يبيّن ذلك الأمر^(٢).

والذي يظهر لي جواز ذلك احتجاجاً بكلام سيويه الأنف الذكر، وأحسبه صريحاً ولا داعي لتأويله، كما صرح بذلك ابن أبي غالب، والسيراfi من خلال تفسيره لكلام سيويه.

المسألة السادسة: نوع (ما) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلَّا لَمَا لَيَوْفِيْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾^(٣).

ذهب أبو عبدالله بن أبي غالب إلى أن (ما) موصولة في الآية المذكورة، على قراءة من خفف^(٤).

مناقشة المسألة:

اختلف النحويون والمعربون في نوع (ما) من الآية المذكورة على قراءة التخفيف^(٥)، فتباينت توجيهاتهم على أقوال:

القول الأول: أن (ما) على هذه القراءة موصولة، وهو مذهب الفراء، وقد عبّر عن ذلك بقوله: "جعل (ما) اسماً للناس"^(٦)، وضحح الطبري كونها اسماً

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٣٢٦.

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٩/٣.

(٣) هود: ١١١.

(٤) ينظر تقييد ابن لب ٦٧٩.

(٥) قرأ بتخفيف (ما) أبو عمرو والكسائي. ينظر السبعة في القراءات ٣٣٩، وحجة القراءات ٣٥٠.

(٦) معاني القرآن ٢/٢٨.

موصولاً^(١)، وجنح إلى ذلك ابن خالويه^(٢)، ومكي^(٣)، وأيد ابن عصفور
الموصلية وأنها في موضع خبر (إن)، ثم أورد على نفسه اعتراضاً بكونها زائدة،
لكنه انفصل عن ذلك الاعتراض معللاً بأن ذلك يؤدي إلى دخول لام التوكيد
على مثلها حتى كأنك قلت: لَكَيْوْفَيْنَهُمْ، وذلك لا يجوز^(٤).

القول الثاني: أنها زائدة، ويعد مقاتل بن سليمان أول من تحدث عنها وذكر
أنها صلة، أي: زائدة^(٥)، وكذا قال الزجاج مصرحاً بأن (ما) زائدة مؤكدة لم تغير
المعنى والعمل، وأن تخفيفها هو الوجه والقياس^(٦)، وهو قول السيرافي أيضاً^(٧)،
وتابعهم أبو علي الفارسي مبيّناً أنها حرف زائد^(٨)، وصرح الأعلام أنها زائدة
للتوكيد^(٩)، وكذا قال الزمخشري^(١٠)، وأبو البقاء العكبري^(١١)، والرضي^(١٢).

-
- (١) ينظر جامع البيان ٤٩٨/١٥.
 - (٢) ينظر الحجة في القراءات السبع ١٩١.
 - (٣) ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٤٧٥/٥.
 - (٤) ينظر شرح الجمل ١٨٢/١.
 - (٥) ينظر تفسير مقاتل بن سليمان ٣٠٠/٢.
 - (٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٨١/٣.
 - (٧) ينظر شرح كتاب سيبويه ٣١٩/٣.
 - (٨) ينظر الحجة للقراء السبعة ٦٦/٣، ٣٨٥/٤.
 - (٩) ينظر النكت ٣٧٤/٢.
 - (١٠) ينظر الكشف ١٢٧/٣.
 - (١١) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٧١٦/٢.
 - (١٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٥٩/٤.

القول الثالث: أنها نافية، وهو مذهب ابن برجان الإشبيلي^(١)، وهذا توجيه غريب.

القول الرابع: جواز الوجهين، أي: كونها موصولة أو زائدة، نصّ على ذلك ابن الحاجب^(٢).

القول الخامس: وهو مذهب السمين الحلبي، إذ يرى جواز أن تكون (ما) في الآية الكريمة موصولة بمعنى (الذي) واقعة على العاقل، أو نكرة موصوفة، وصفتها الجملة القسمية وجوابها، والتقدير: وإن كلاً لَخَلَقَ أو لفريقٍ واللّه ليوفّيَنَّهُم، أو مزيدة جيء بها للفصل بين اللامين إصلاحاً للفظ^(٣).

ويظهر من هذا العرض أن أبا عبدالله بن أبي غالب العبدري يمنح إلى المذهب الأول، وهو القول بأن (ما) في الآية موصولة، ورجحه بأن الأصل عدم الزيادة، وبأن ادعاء ذلك يلزم منه دخول اللام على لام القسم؛ لأن الزائد في تقدير السقوط. وإلى هذا القول أميل؛ لقوة الحجة التي أوردها أصحاب هذا المذهب.

—المسألة السابعة: نوع اللام الواقعة بعد (إن) المخففة.

ذهب أبو عبدالله بن أبي غالب إلى أن اللام الواقعة بعد (إن) المخففة من الثقيلة هي لام الابتداء التي تدخل في خبر (إن)، في مثل قولك: إنّ زيداً لقائم^(٤).

(١) ينظر تفسير ابن برجان (تنبيه الأفهام) ٦٥/٣.

(٢) ينظر أمالي ابن الحاجب ١٦٥/١.

(٣) ينظر الدر المصون ٣٩٩/٦، ٤٠٠.

(٤) ينظر تقييد ابن لب ٦٨٤.

مناقشة المسألة:

إذا حُفِّت (إِنَّ) المكسورة جاز إعمالها وإهمالها، قال الخليل: "وللعرب في (إِنَّ) لغتان: التخفيف والتثقیل، فأما من خَفَّفَ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ بها، إِلَّا أَنَّ ناساً من أهل الحجاز يُحَفِّفُونَ، وينصبون على توهم الثقیلة، وفُرِيءَ: (وَإِنْ كُلاًَّ لَمَّا لِيُؤَفِّقَنَّهْمُ)، خَفَّفُوا ونصبوا (كلاًَّ)"^(١).

والأكثر إهمالها وهو الأقيس، فتقول: إِنَّ زيدٌ لِقائِمٌ، قال المبرد: "والأقيس الرفع فيما بعدها لأن (إِنَّ) إِنَّمَا أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى"^(٢)، وإِنَّمَا أكثر إهمالها؛ لزوال اختصاصها^(٣).

وقد ثبت إعمالها عن العرب، قال سيبويه: "وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إِنَّ عمراً لَمَنْطَلِقُ. وأهل المدينة يقرؤون: (وَإِنْ كُلاًَّ لَمَّا لِيُؤَفِّقَنَّهْمُ رُئُك أَعْمَاهُمْ)"^(٤)، وجاز إعمالها استصحاباً للأصل^(٥).

واختلف النحويون في اللام الواقعة بعد (إِنَّ) المخففة، هل هي لام الابتداء؟ أو اللام الفارقة؟ في ذلك قولان:

(١) العين ٣٩٧/٨.

(٢) المقتضب ٣٦٤/٢.

(٣) ينظر أوضح المسالك ٣٥٢/١.

(٤) الكتاب ١٤٠/٢.

(٥) ينظر أوضح المسالك ٣٥٢/١.

القول الأول: هي لام الابتداء التي كانت مع المشددة، لزمتم للفرق بين (إن) المخففة والنافية، وهو مذهب سيبويه^(١)، والأخفش^(٢)، والمبرد^(٣)، والزجاج^(٤)، والسيراfi^(٥)، والرماني^(٦)، وعبد القاهر الجرجاني^(٧)، وأكثر البغداديين، وابن الأخضر^(٨)، وابن ملكون^(٩)، وأبي البقاء العكبري^(١٠)، وابن يعيش^(١١)، وابن عصفور^(١٢)، وابن مالك^(١٣)، وابن أبي غالب^(١٤).

(١) ينظر الكتاب ١٣٩/٢، ١٤٠.

(٢) ينظر معاني القرآن ٣٩٠/١.

(٣) ينظر المقتضب ٣٦٣/٢.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٨١/٣.

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه ٤٦٥/٢.

(٦) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني ١٠٧٢/٢.

(٧) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٤٩٠/١، ٤٩١.

(٨) ذكر ذلك أبو حيان في التذليل والتكميل ١٣٥/٥.

(٩) ينظر رأيه في تقييد ابن لب ٦٨٤.

(١٠) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٧١٦/٢.

(١١) ينظر شرح المفصل ٥٤٩/٤.

(١٢) ينظر شرح الجمل ١٨٢/١، ٤٣٢.

(١٣) ينظر شرح التسهيل ٣٥/٢.

(١٤) ينظر تقييد ابن لب ٦٨٤.

القول الثاني: ليست لام الابتداء، بل هي لام أخرى تسمى اللام الفارقة. وهذا مذهب أبي علي الفارسي^(١)، وابن جني^(٢)، وابن برهان^(٣)، وابن أبي العافية، والشلوبين، وابن أبي الربيع^(٤).

واحتج أصحاب القول الثاني لمذهبهم بأن اللام في (إِنَّ) الثقيلة لا يعمل ما قبلها في ما بعدها، والمخففة يعمل ما قبلها في ما بعدها، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(٥)، حيث نصب الفعل (وجد) مفعوله (فاسقين)، والفعل المذكور سابقاً للام، كما احتجوا بدخولها على الماضي المتصرف، كما في الآية المذكورة، والفعل ليس مبتدأً في الأصل. كما احتجوا أيضاً بأنها تدخل على ما ليس مبتدأً ولا خبراً في الأصل، نحو قولهم: إن يشينك لنفسك، فقد دخلت على الفاعل هنا، كما أنها تدخل على المفعول في نحو قوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٦)

(١) ينظر المسائل المشككة ٥٦.

(٢) ينظر المحتسب ٣٦٦/١.

(٣) ينظر شرح اللمع ٦٩/١.

(٤) ينظر الملخص ٢٣٨/١.

(٥) الأعراف: ١٠٢.

(٦) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد العدوية امرأة الزبير بن العوام. ينظر شرح الكافية الشافية

٥٠٤/١، والمقاصد النحوية ٧٥٣/٢، والتصريح على التوضيح ٣٢٨/١.

ولام (إِنَّ) لا تدخل علي شيء من ذلك، فإذا لم تكن لامَ الابتداء، ولا هي لام القسم، فلم يبق إلا أن تكون لاماً اجْتُلبت للفرق^(١).

وبناء على هذا الخلاف في هذه اللام اختلف الفريقان في همزة (إِنَّ) أهـي مكسورة أم مفتوحة من قوله صلى الله عليه وسلم: "قد علمنا إن كنت لمؤمناً"^(٢)، فذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها لا تكون إلا مكسورة، وقال أبو علي الفارسي: لا تكون إلا مفتوحة، وكذلك جرى هذا التخاصم بين نحاة الأندلس أيضاً، فأبو الحسن بن الأخضر نصح منهج الأخفش، وابن أبي العافية قال بقول الفارسي^(٣).

القول الثالث: إن دخلت اللام على جملة اسمية كانت لام ابتداء لزمتم للفرق، وإن دخلت على جملة فعلية كانت غيرها فارقة^(٤).

القول الرابع: وهو قول الكوفيين، ذهبوا إلى أن اللام بمعنى (إِلا) و (إِنَّ) نافية بمعنى (ما)، وليست مخففة من الثقيلة في ذلك كله، قالوا: ومعنى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسْقِينَ﴾: ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين^(٥).

(١) ينظر التذليل والتكميل ١٣٥/٥.

(٢) رواه البخاري في صحيحه (باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثلقل) ٤٨/١، ومالك في الموطأ (باب ما جاء في صلاة الكسوف) ١٨٨/١، والطبراني في المعجم الكبير ١١٥/٢٤.

(٣) ينظر التذليل والتكميل ١٣٩/٥، والجنى الداني ٢٢٥، ٢٢٦، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٨٠/١.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣، والتذليل والتكميل ١٤٠/٥.

(٥) ينظر اللامات ١١٩/٢.

وبعد، فإنّ الخلاف بين الفريقين الأولين في هذه اللام الواقعة بعد (إنّ) المخففة من الثقلية إنما هو خلاف في التسمية وحسب، وأما الغاية من هذه اللام فقد اتفق عليها أكثر النحويين والمفسرين من المذهبين المذكورين، وهي كونها فارقة، أي: للتفريق بين (إنّ) المؤكدة المخففة من الثقلية وبين (إنّ) النافية التي بمعنى (ما).

وثمره هذا الخلاف بين القولين الأولين ظاهر، فإن كانت لام الابتداء وجب كسر همزة (إنّ) في مثل: قد علمنا إن كنت لمؤمناً، وإن كانت ليست للابتداء، وإنما جاءت للفرق، وجب فتح همزة (إنّ)^(١).

وأوضح أبو حيان بأن المذهبين متكافئان، فإن كانت لام الابتداء فتبأتها واجب، وإذا لم تكن لام الابتداء، كان تبأتها نوعاً من المجاز والتوسع^(٢).

-المسألة الثامنة: نوع (أنّ) في نحو قولهم: (أما والله أن لو فعلت لفعلت). يرى أبو عبدالله بن أبي غالب أنّ (أنّ) في نحو: أما والله أن لو فعلت لفعلت، زائدة موطئة للقسم، كاللام في (لئن) في نحو: والله لئن فعلت لأفعلن؛ لأن اللام في (لئن) هي لام التوطئة، فكذلك (أنّ) هذه^(٣).

مناقشة المسألة:

هنالك خلاف بين النحويين في نوع (أنّ) من قولهم: أما والله أن لو فعلت لفعلت، وافترقوا مذاهب:

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣، والتذليل والتكميل ١٤٠/٥.

(٣) ينظر تقييد ابن لب ٧٠٥.

المذهب الأول: أنها زائدة، وهو مذهب سيبويه، إذ صرّح بأنّ (أنّ) في هذا الموضوع ونحوه تكون زائدة لغواً، فقال: "ووجه آخر تكون فيه لغواً نحو قولك لما أن جاؤوا ذهبت، وأما والله أن لو فعلت لأكرمئك"^(١)، وذكر الأخفش أنّ (أنّ) الخفيفة تكون زائدة مع (لما) و(لو)^(٢)، ونصّ المبرد على أنها زائدة للتوكيد، قال: "وتقع زائدة توكيداً، كقولك: لَمَّا أنّ جاء ذهبت، ووالله أنّ لو فعلت لفعلت، فإنّ حُذِفَتْ لم تخلل بالمعنى"^(٣)، وتابعهم الزمخشري في أحد قوليهِ^(٤)، وإليه جنح ابن يعيش^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، وابن مالك^(٧)، والرضي^(٨)، وابن هشام^(٩)، واستشهدوا بقوله^(١٠):

فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ.

(١) الكتاب ١٥٢/٣.

(٢) ينظر معاني القرآن ١٢١/١، ١٢٢.

(٣) المقتضب ٤٩/١.

(٤) ينظر المفصل ٤٢٤.

(٥) ينظر شرح المفصل ٦٧/٥.

(٦) ينظر الكافية ٥٤.

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ١٥٢٩/٣، وشرح التسهيل ٥/٤.

(٨) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤٣٤/٤.

(٩) ينظر مغني اللبيب ٣٣/١.

(١٠) البيت من الطويل، وهو للمسيب بن علس في ديوانه ١٢٥، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١٠٦٣، وشرح أبيات سيبويه ١٧٥/٢، وبلا نسبة في الكتاب ١٠٧/٣، وشرح كتاب سيبويه ٣١٤/٣، وشرح المفصل ٢٤٩/٥.

المذهب الثاني: أنها موطئة للقسم، وهو ظاهر كلام السيرافي^(١)، وبه قال ابن أبي غالب وابن الضائع^(٢).

المذهب الثالث: أنها بدل من لام القسم، وهو مذهب الرماني، فقد جنح في أحد قوليه إلى هذا الرأي؛ كراهة لاجتماع اللامين في (لو)، فأبدلت (أن) المخففة من اللام لأجل ذلك^(٣).

المذهب الرابع: أنها جواب للقسم مع (لو)، صرح بذلك الرماني أيضاً في قول ثانٍ له عند تعليقه على البيت المذكور^(٤)، تبعاً لظاهر كلام سيبويه^(٥).

المذهب الخامس: أن تكون مخففة من الثقيلة، وبه قال الواحدي^(٦)، وتابعه الزمخشري في قول ثانٍ له^(٧)، وأبو البقاء العكبري^(٨)، وأبو حيان^(٩)، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلُو اسْتَقْلَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِيَهُمْ﴾^(١٠).

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه ١٧٥/٢.

(٢) ينظر تقييد ابن لب ٧٠٥.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني ١٠٧١ / ٢.

(٤) ينظر السابق ١٠٧٢ / ٢.

(٥) ينظر الكتاب ١٠٧/٣.

(٦) ينظر التفسير البسيط ٣٠٨/٢٢.

(٧) ينظر الكشاف ١٥٩/٧.

(٨) ينظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٤٤/٢.

(٩) ينظر التذيل والتكميل ١٦٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧٧٦/٤.

(١٠) الجن: ١٦.

المذهب السادس: أنها حرف يربط المقسم به بالمقسم، صرح بذلك ابن عصفور، أي: أنها هنا رابطة الجواب بالمقسم^(١).

ومن خلال هذا العرض للأقوال في المسألة، يتبين أن أكثر النحويين حكموا بزيادة (أن) المخففة إذا وقعت بعد القسم، ونصّ أكثرهم على أن تلك الزيادة إنما فائدتها تأكيد ذلك القسم، وهو الراجح.

—المسألة التاسعة: إعراب الفعل (يؤخذ) من البيت^(٢):

قرومٌ تَسامى عند بابٍ دَفَاعُهُ كَأَنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكَرِيمُ فَيُقْتَلَا.

وتوجيهه إنشاد سيبويه بالرفع، وإنشاد المازني بالنصب.

حمل أبو عبدالله بن أبي غالب إنشاد المازني بالنصب، على أنه هو الصحيح في القياس، لا أنه مخالف لكلام سيبويه الذي أنشده برفع الفعل (يؤخذ)^(٣).

مناقشة المسألة:

يقتضي الإنشادان، أن يكون في المسألة رأيان:

الرأي الأول: رأي سيبويه، حيث أنشد البيت المذكور آنفاً للاحتجاج على أن (ما) لغو في نحو: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وذلك حق كما أنك ههنا، ولكن لا يجوز إسقاطها—وإن كانت لغواً— في سعة الكلام، فاحتج على أنها لغو، أن الشاعر إذا اضطر أسقطها، قال: "وسألته عن قوله: كما أنه

(١) ينظر المقرب ٢٧٩، وشرح الجمل ٥٢٩/١. وله قول ثان في كتابه شرح الإيضاح: أنّ (أن) توطئة،

كقول السيرافي، انظر التذييل والتكميل ٣٧٠/١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٦/٣١٢٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٣٦، والكتاب ١٤٣/١، والأصول ٢٧٨/١،

والمعجم المفصل في شواهد العربية ٨٦/٦.

(٣) ينظر تقييد ابن لب ٧٢١.

لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حقُّ كما أنّك ههنا، فرعم أن العاملة في (أنّ) الكاف و(ما) لغو، إلا أن (ما) لا تحذف من (ههنا) كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأنّ)، كما ألزموا النون (لأفعلنّ)، واللام قولهم: إن كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان" (١).

واحتجّ سيبويه لقوله هذا أن الشاعر يسقطها عند الاضطرار، كما في قول النابغة الجعدي:

قرومٌ تَسَامَى عندَ بابٍ دِفَاعُهُ كَأَنَّ يُؤْخَذُ المرءَ الكَرِيمَ فيقتلَا.

فسيبويه يرى أن (ما) لا تحذف من (ههنا) كما لا تحذف في الكلام من (أنّ)، ولكنه جاز في الشعر، فأنشده سيبويه برفع الفعل (يؤخذُ)، التقدير عنده: كما أنه يؤخذ، فحذف (ما) وخفف (أن) (٢).

الرأي الثاني: رأي أبي عثمان المازني: فهو ينشد البيت بنصب (يؤخذ) فقط، ولم ينشده بالرفع إطلاقاً؛ لأنها (أنّ) التي تنصب الأفعال، دخلت عليها كاف التشبيه، حيث عطف عليه (يقتل) فنصبه لذلك (٣).

وصحّح أبو إسحاق الزجاج قول سيبويه مؤكداً أنه هو الأصوب؛ لأنه أراد: (كما أنه يؤخذُ)، ولم يُرد التشبيه، ومتى أرذت التشبيه تنصب ويزول المعنى (٤).

(١) الكتاب ١٤٠/٣.

(٢) ينظر الكتاب ١٤٠/٣، ١٤١.

(٣) ينظر الأصول ٢٧٨/١، وشرح كتاب سيبويه ٣٦٦/٣، ٣٦٧، والمسائل المشكّلة ١٢٧.

(٤) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٢٥٨/٢.

وكان ابن السراج يذهب إلى أن نصب (يُقْتَلَا) على قول سيبويه مثل نصب (أستريحا) من قول الشاعر^(١):

سَأْتِرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَحِقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا.

حيث نصب الفعل بعد الفاء (أستريح) في الإيجاب، أي: دون تقدم طلب أو نفي.

لكنه يرى أن إنشاد أبي عثمان مُسْتَقِيمٌ لَأَنَّ (أَنَّ) تُجْعَلُ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ، والكاف داخلة عليها، فيكون حينئذٍ (فَيُقْتَلَا) منصوب — (أَنَّ) عطفاً على الفعل (يؤخذ)، ذكر ذلك أبو علي الفارسي إبان سؤاله ابن السراج وإجابته عنه^(٢).

وقال أبو علي الفارسي أيضاً: "وقد كان أبو بكر ذكر لنا في كتابه (ديوان النابغة)، من رواية الأصمعي، أنه رواه بالنصب، وهذا لفظ ما ذكره: قال يقول: دفعه عند ذاك الباب بالخصومة، كأن يؤخذ المرء، جعل (فيقتلا)، عطفاً على (يؤخذ)"^(٣).

وظاهر كلام السيرافي موافقته للمازني على أن الكاف للتشبيه و(أَنَّ) ناصبة للمضارع^(٤).

(١) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء التميمي كما في إيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٧/١، والمقاصد النحوية ١٨٧٢/٤، وشرح شواهد المغني ٤٩٧/١، وبلا نسبة في الكتاب ٣٩/٣، والأصول ١٨٢/٢، وشرح كتاب سيبويه ٢٤٧/١.

(٢) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٥٧، ٢٥٨.

(٣) المسائل المشككة ١٣١.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه ٣/٣٦٦.

وعلق الأعلام على الروائيتين مصرحاً بأن كلا القولين خارج منهما، وإنشاد المازني أقرب وأسهل، وفي قول سيبويه ضرورتان: إسقاط (ما)، والنصب بالفاء في الواجب^(١).

وذهب أبو عبدالله بن أبي غالب إلى أن مذهب المازني هو الصحيح في القياس، وقد حمل روايته على ذلك، وليس خلافاً لسيبويه، فالرواية بالرفع ثابتة عنه، لكن رواية المازني صحيحة حسنة من جهة القياس، ولزوال الضرائر الملازمة لرواية سيبويه وهي: حذف (ما) الزائدة اللازمة، وولاية الفعل لـ (أن) المخففة من غير فاصل، والنصب بعد الفاء في الواجب دون تقدم نفي أو طلب، ووقوع الكاف خبراً للمبتدأ (دفاعه). فهذه أربع ضرائر في البيت على رواية سيبويه، وأما على رواية المازني فلا ضرورة.

وأحسب أنه لا يمكن دفع إحدى الروائيتين؛ لأن كليهما ثابت، ولكل منهما ما يعضده، فرواية الرفع مقبولة؛ لأن الذي رواها هو سيبويه وهو ثقة صدوق، إلا أن رواية المازني - وهي رواية النصب - أقوى؛ لصحة القياس، والسلامة من الضرائر، وسهولة التقدير والتوجيه.

-المسألة العاشرة: العامل في الظرف والمجرور الواقعين خبراً.

حكى أبو عبدالله بن أبي غالب عن الأعلام أن العامل في الظرف والمجرور والمجرور الواقعين خبراً، المبتدأ نفسه^(٢).

(١) ينظر تحصيل عين الذهب ٤٣٨.

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٧/ ٨.

مناقشة المسألة:

اختلف النحويون في العامل في الظرف والجار والمجرور (شبه الجملة) الواقعيين
خبراً، على مذاهب:

المذهب الأول: أن العامل فيهما محذوف، وهو معنى الكون والاستقرار، وهو
مذهب أكثر البصريين، ثم اختلفوا في تقدير ذلك العامل المحذوف، فذهب
بعضهم إلى أن التقدير: كائن أو مستقر، فإذا قلت: زيدٌ عندك، أو زيد في
الدار، فالتقدير: زيدٌ كائن عندك، أو: زيدٌ كائنٌ في الدار، فالعامل هو اسم
الفاعل: كائن أو مستقر أو ثابتٌ، فيكون حينئذ من قبيل الإخبار بالمفرد،
وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً
مفرداً^(١)، وهو مذهب الأخفش ومن تابعه^(٢)، وصحح ابن عصفور هذا
المذهب، مؤكداً أنه من قبيل المفردات؛ لأنه لا يحتمل الصدق والكذب^(٣).

وذهب الأخفش والسيراfi^(٤) والفارسي^(٥) والزمخشري^(٦) إلى أن تقدير ذلك
العامل هو الفعل: كان أو استقر، فيكون من الإخبار بالجملة، وحجتهم أن

(١) ينظر الإنصاف ١/٩٧، ٩٨، وشرح المفصل ١/٢٣٢، ٢٣٣، والتبيين عن مذاهب النحويين
٣٧٦، وشرح التسهيل ١/٢٩٨، واقتلاف النصرة ٣٥، والمقاصد الشافية ٢/٧، ٨، والتصريح
١/٢٠٦، ٢٠٧، وجمع الهوامع ١/٣٧٥.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٣٩٤.

(٣) شرح الجمل ١/٣٤٤.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه ٢/٢٩٥.

(٥) ينظر المسائل الحلبيات ١٠٥.

(٦) ينظر المفصل ٤٤.

المحذوف هو عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً^(١)، ونسب ابن الأنباري هذا الرأي لسيبويه والبصريين^(٢).
المذهب الثاني: أن العامل فيهما المبتدأ نفسه، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٣). وذكر السيرافي أن ذلك يُفهم من كلام سيبويه^(٤)، وهو رأي ابن طاهر، وابن خروف، وكأنه استنبطه من رأي سيبويه، قال ابن خروف: "وجميع هذه الأخبار العامل فيها المبتدأ - في قول سيبويه - عمل في الظرف نصباً، كما عمل في المفرد رفعاً، وليس عمله النصب بأبعد من عمله الرفع، ونص على ذلك في عدة مواضع، وشبه عمله في الظرف بـ(عشرين درهماً)، و(أنت الرجل علماً)، منها قوله في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت)، قال: "فصار (هو خَلْفُك) و (زيدٌ خَلْفُك) بمنزلة ذلك، والعامل في (خلفك) الذي هو موضع له، والذي هو في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبدُ الله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول، وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وكرر ذلك في غير موضع، وفائدة ذكر العامل هنا أنه لا يضم شيء لشدة بيان المعنى،"^(٥). ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه أيضاً^(٦).

(١) ينظر التصريح ٢٠٦/١.

(٢) ينظر أسرار العربية ٧٦.

(٣) ينظر الكتاب ٤٠٤/١ - ٤٠٦.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه ٢٩٥/٢.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٣٩٤.

(٦) ينظر شرح التسهيل ٣١٤/١، والمقاصد الشافية ٧/٢، ٨، والتصريح ٢٠٦/١، ٢٠٧، وهمع

الهوامع ١/٣٧٥.

المذهب الثالث: أن شبه الجملة هو الخبر حقيقة، وأن العامل فيهما هو المخالفة، ومعنى المخالفة أنك إذا قلت: زيد أخوك، فالثاني هو الأول، وكل واحدٍ منهما يرفع الآخر، وفي الدار ليس زيداً في الحقيقة من قولك: زيد في الدار، وكذلك: زيدٌ خلقك، فالخلف ليس زيداً حقيقة، فلما خالفه وكان غيره انتصب بذلك المعنى، وهذا هو مذهب الكوفيين^(١).

المذهب الرابع: أن العامل فيهما فعل محذوف غير مطلوب، وهو قول ثعلب من الكوفيين، ففي نحو: زيدٌ خلقك، ذهب العكبري إلى أن التقدير: زيدٌ حلّ خلقك^(٢).

المذهب الخامس: أن الخبر شبه الجملة هو قسم برأسه، وأن العامل فيه هو المبتدأ، وهذا القول منسوب إلى ابن السراج، نسبه إليه أبو علي الفارسي، وحسّن مذهبه^(٣)، كما نسبه إلى ابن السراج جماعة من النحويين^(٤).

(١) ينظر الإنصاف ١/٩٧، ٩٨، وشرح المفصل ١/٢٣٢، ٢٣٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٧٦، وشرح التسهيل ١/٢٩٨، وائتلاف النصرة ٣٥، والمقاصد الشافية ٢/٧، ٨، والتصريح ١/٢٠٦، ٢٠٧، وجمع الهوامع ١/٣٧٥.

(٢) ينظر الإنصاف ١/٩٧، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٧٧، وائتلاف النصرة ٣٥.

(٣) ينظر المسائل العسكرية ٨٢.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٤، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٢١١، وجمع الهوامع ١/٣٧٦.

المذهب السادس: نُسب إلى أبي علي الفارسي وابن جني، فشبه الجملة هو الخبر حقيقة وأن العامل صار نسياً منسياً^(١). ونسب بعضهم إلى الفارسي قوله: "إظهار العامل في الظرف شريعة منسوخة"^(٢).

المذهب السابع: أن العامل محذوف، وهو الخبر في الحقيقة، وأن تسمية الظرف خبراً مجازاً، وهو مذهب ابن كيسان، واختاره ابن مالك^(٣).

وأحسب أن أرجح الأقوال هو القول بأن شبه الجملة قسم مستقل برأسه، ولا حاجة إلى تقدير متعلق، وقد أحسن ابن مضاء قولاً عندما ردّ على النحويين في هذه القضية، إذ قال: "زعم النحويون أن قولنا: (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره: (زيد مستقر في الدار)، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات، إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهراً، كقولنا: (زيد قائم في الدار)، كان مضمراً، كقولنا: (زيد في الدار). ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك. وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره: (رأيت الذي استقر في الدار)، وكذلك (مررت برجل من قريش) تقديره: (كائن من قريش)، وكذلك (رأيت في الدار الهلال في السماء) تقديره: (كائناً في السماء)، وهذا كله كلام

(١) ينظر همع الهوامع ٣٧٦/١.

(٢) ينظر توجيه اللمع ١١٨.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣١٨/١، وهمع الهوامع ٣٧٦/١.

تام لا يفتقر السامع له إلى الزيادة (كائن ولا مستقر)، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار^(١).

—المسألة الحادية عشرة: التقدير النحوي لقول الشاعر^(٢):

من لدُّ شولاً فيألى إتلائها.

يرى ابن أبي غالب أن التقدير: من لدُّ أن كانت شولاً، وهو تقدير إعرابي؛ لأن المصادر تستعمل في معنى الأزمنة، ثم حذفت (كان) وبقي خبرها منصوباً^(٣).

مناقشة المسألة:

ذهب سيبويه إلى أن التقدير: من لدُّ أن كانت شولاً، فنصب (شولاً)؛ لأنه أراد زماناً، والشول لا يكون زماناً ولا مكاناً، قال: "وإنما تدخل (لد) على الأزمنة والأمكنة، فيقال: من لدُّ صلاة العصر إلى وقت كذا، فلما أراد الزمان، حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول، ولم يحسن إلا إذا كما لم يحسن ابتداء الأسماء بعد (إن) حتى أضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء، فكذلك هذا، كأنك قلت: من لدُّ أن كانت شولاً فيألى إتلائها"^(٤). وإنما قدر هذا التقدير؛ لأنه لا يرى إضافة (لدن) إلى الجمل. فيكون من باب حذف (كان) واسمها وبقاء خبرها.

(١) الرد على النحاة ٧٩.

(٢) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٦٤/١، وشرح كتاب سيبويه ١٢٨/١، وسر صناعة الإعراب

١٩٨/٢، وشرح المفصل ١٢٨/٣، وشرح التسهيل ٣٦٥/١.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٢٠٦/٢.

(٤) الكتاب ٢٤٤/١، ٢٤٥.

ويرى السيرافي أن هذه المسألة فيها وجهان:

الوجه الأول: أن يكون الشول مصدرَ شالت بذنبها شولاً، والناقاة تشول بذنبها إذا لقحت، وصحة التقدير على هذا القول: مُدُّ لُدُّ وقت أن شالت شولاً إلى وقت إتلائها؛ لأنه لا يصح أن تقول: مذ لد أن كانت الناقاة في وقت شولها إلى وقت إتلائها؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث. فيكون البيت شاهداً على عامل المصدر المؤكد.

الوجه الثاني: أن يكون الشول جمع شائل، وهي التي قلّ لبنها وليس من رفع الذنب، فيكون التقدير على هذا: مذ لد وقت أن كانت النوق شولاً إلى وقت إتلائها، أي إلى وقت أن ولدت وكثرت ألبانها.

ثم قال السيرافي بعد ذلك: "والاختيار عند أصحابنا للأول"^(١). يعني: التقدير الأول هو اختيار البصريين.

لكنه في موضع آخر ذهب مذهباً غير الذي اختاره مع أصحابه، إذ جنح للقول الثاني، وهو أن الشول جمع للناقاة الشائل، وهو لا يصلح أن يكون زماناً ولا مكاناً، ولا يجوز أن تقول: من لد زيد إلى دخول الدار لأنه ليس بزمان ولا مكان؛ فأضمر ما يصلح أن يقدر زماناً، فكان التقدير: من لد أن كانت شولاً، ومن لد كونها شولاً إلى إتلائها، و(أن كانت) بمعنى: (كونها)، وهو مصدر والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة، كقولك: جئتكم مقدم الحاج، وخلافة

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه ١/١٢٨.

المقتدر، وصلاة العصر، على معنى أوقات هذه الأشياء^(١)، وكذا قال أبو علي الفارسي^(٢).

وذهب السرقسطي^(٣)، والواحدي^(٤) إلى أن التقدير: من لد كانت شولاً، فهذا التقدير بالاستغناء عن (أن) المصدرية، وتابعهما على هذا التقدير ابن خروف وابن الضائع وابن عصفور وابن مالك وابنه^(٥)، والرضي^(٦)، وقد أكد ابن مالك أنّ تقدير (أن) مستغنى عنه، كما يستغنى عنها بعد (مد)^(٧). ويرى هؤلاء أن هذا تقدير معنى لا تقدير إعراب^(٨). وحمله أكثر الأندلسيين على هذا المحمل، فالتقدير عندهم: من لد كانت شولا، ولا يقدر: من لد أن كانت، ولا من لد كونها؛ لأنه لا يجوز حذف بعض الموصول وإبقاء بعضه^(٩). وازدوج تقدير ابن عقيل، فحيناً يقدر: من لد أن كانت شولاً، وتارة مستغنياً عن (أن)^(١٠).

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه ١٦٤/٢.

(٢) ينظر الشيرازيات ٦٩.

(٣) ينظر كتاب الأفعال ٣٩٥/٢.

(٤) ينظر التفسير البسيط ١٠٠/١٤.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣٦٥/١، وشرح ابن الناظم على الألفية ١٠١، والمقاصد الشافية ٢٠٦/٢.

(٦) ينظر شرح الكافية ١٥٢/٢.

(٧) ينظر شرح التسهيل ٣٦٥/١.

(٨) ينظر شرح التسهيل ٣٦٥/١، والمقاصد الشافية ٢٠٦/٢.

(٩) ينظر التذليل والتكميل ٢٣٠/٤، ٢٣١.

(١٠) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢٩٥/١، والمساعد ٢٧٤/١.

ولعل مذهب سيبويه هو الأولى بالاتباع؛ لسلاسة التقدير، وقوة الحجة والتعليل.

المبحث الثالث: مذهب ابن أبي غالب النحوي

إن المتتبع للمسائل السابقة يجد أن أبا عبد الله بن أبي غالب العبدري يتمتع بشخصية مستقلة في آرائه واختياراته النحوية، فهو ليس بتابع ولا مقلد، فحيناً نجده يتابع سيبويه والبصريين في بعض المسائل، وتارة يخالفهم، وطوراً يأخذ برأي الكوفيين، وحيناً يخالفهم، وقد ينازع سيبويه نفسه ويوافق نحويّاً آخر، فمما وافق فيه سيبويه والبصريين:

- دلالة الأفعال الناسخة على الحدث والزمان.

- بناء الأفعال الناسخة للمفعول الذي لم يسم فاعله، فيجوز أن يقال: كين ومكون.

- اللام الواقعة بعد (إن) المخففة من الثقيلة هي لام الابتداء التي تدخل في خبر (إن)، في مثل قولك: إنّ زيداً لقائم.

- (أن) في نحو: أما والله أن لو فعلت لفعلت، زائدة موطئة للقسم.

- أن العامل في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً، المبتدأ نفسه.

- التقدير النحوي لقول الشاعر:

من لدّ شولاً فيلى إتلائها.

فهو يرى أن التقدير: من لدّ أن كانت شولاً، وهو تقدير إعرابي؛ لأن المصادر تستعمل في معنى الأزمنة، ثم حذفت (كان) وبقي خبرها منصوباً، وهو تقدير سيبويه.

وخالف سيبويه ووافق المازني في إنشاد البيت:

قرومٌ تَسَامِي عند بابِ دَفَاعُهُ كَأَن يُؤْخَذُ المرءُ الكَرِيمُ فيقتلَا.

بنصب (يؤخذ)، وأكد أن إنشاد المازني هو الأصح في القياس.

وخالف سيبويه والجمهور ووافق الفراء وابن السراج وابن جني في مسألة جواز مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة، مستشهداً على جواز ذلك بقول الشاعر:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ.

ف (عسل) هو اسم كان، و (مزاجها) الخبر، وإن كان (عسل) نكرة عارية من التخصيص، ففيها ما يحسن جعلها الاسم، وهو كونها اسم جنس، واسم الجنس نكرته ومعرفته سواء.

وخالف سيبويه ووافق الفراء من الكوفيين في نوع (ما) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا يُؤْفِقْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾، على قراءة التخفيف، وذهب إلى أنها موصولة، وهو مذهب الفراء.

وخالف سيبويه ووافق الأخفش في حكم الاسمين في الاشتغال إذا كان العامل المتأخر رافعاً لضمير أحدهما مع تقدم الاستفهام، نحو: أزيدُ هندُ يضرها؟ وأزيدُ هندُ تضره؟

فالاسم الذي هو صاحب الضمير المرفوع بالفعل المتأخر يكون مرفوعاً فاعلاً بفعل محذوف، يفسره الفعل الظاهر، والاسم الآخر الذي هو صاحب الاسم المنصوب يكون منصوباً مفعولاً بذلك الفعل المحذوف أيضاً.

وخالف سيبويه وتابع الفارسي في عطف الاسم المشتغل عنه على جملة
صغرى (الجملة الفعلية الواقعة خيراً للمبتدأ أولاً) مع عدم وجود ضمير عائد
على ذلك المبتدأ في أول الجملة، نحو: هندٌ ضربتها وزيد كلمته.
فابن أبي غالب يقرر ما يراه صحيحاً ومناسباً لتفكيره وتقديره، وحسبما
يقتنع به هو، دون تقليد لشخصية، أو تعصب لمذهب، أو تبعية لرأي نحوي،
ظهر ذلك جلياً من خلال مواقفه من آراء النحاة، غير أن المتابع لآرائه
واختياراته تلك يمكنه أن يتلمس الطبيعة البصرية في أكثرها، وأنه يمنح للمذهب
البصري في أكثر آرائه واختياراته، لكن ذلك لا يناقض ما ذكرته أولاً من كونه
غير مقلد أو متعصب لمذهب، وأن ذلك إنما كان من اقتناع ذاتي، واختيار حُرّ،
وهذا يدل على استقلاليته في آرائه واختياراته.

الخاتمة.

من خلال رحلتي البحثية مع عالمنا الجليل أبي عبدالله بن أبي غالب العبدري، ظهرت لي بعض النتائج، أهمها:

١- عاش عالمنا ابن أبي غالب في زمن يموج بأوضاع سياسية مضطربة، أدت إلى سقوط بعض الحواضر الأندلسية في يد النصارى، لكن الحركة العلمية كانت نقيض ذلك، إذ بلغت مبلغاً راقياً مزدهراً، فقد زخرت بلاد الأندلس في هذه الفترة بالعلماء في شتى العلوم، ومختلف الفنون، ومنهم عالمنا الجليل ابن أبي غالب.

٢- كان لتشجيع الخلفاء في هذه الفترة أثره الكبير في النهضة العلمية الأندلسية، وكان كثير من هؤلاء الحكام والخلفاء من العلماء البارزين.

٣- أن كتب التراجم، والطبقات شحت بذكر معلومات كافية عن عالمنا، إذ لم تتناول حياته بالتفصيل والإيضاح، وإنما الذي وجد عنه نزر يسير ونبد مختصرة.

٤- أن ابن أبي غالب كان ذا مكانة علمية مرموقة، فكان أديباً كاتباً وشاعراً مطبوعاً، فقيهاً حافظاً نحوياً ماهراً، وكانت له مشاركة في فنون من العلم كالفقه وأصوله والعربية وغير ذلك، ونظراً لمكانته وفضله فقد ولي القضاء.

٥- أن كثيراً من النحاة انتفعوا بعلمه الغزير، ونقلوا عنه، كالشاطبي وابن لب وغيرهم.

٦- مع عظم مكانه إلا أنه لم ينل حظه من الذيوع، والشهرة لضياع مؤلفاته، فقد فقدت عبر العصور، ولم يبق منها إلا شذرات في كتب من جاء بعده ونقل عنه.

٧- أظهر البحث أن ابن أبي غالب العبدري كان مهتما بأبي القاسم الزجاجي وكتابه الجمل، حيث اعتنى بهذا الكتاب، وانكبّ على شرحه.

٨- أن ابن أبي غالب كان غير متعصب لمذهب ولا تابع لرأي، وإنما كان يقرر ما يملكه عليه رأيه واقتناعه، وإن كان يميل إلى المذهب البصري. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- ابن الأبار، محمد بن عبدالله البلنسي، تحفة القادم، علق عليه: إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الأبدي، علي بن محمد (ت ٦٨٠هـ)، شرح الجزولية، تحقيق سعد الغامدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ.
- ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد (٦٨٨هـ). البسيط في شرح جمل الزجاجي. تحقيق عياد بن عيد الثبتي. بيروت-لبنان، دار الغرب الإسلامي، (ط ١). ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد (٦٨٨هـ). الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح. تحقيق الدكتور فيصل الحفيان. الرياض، مكتبة الرشد. ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد (٦٨٨هـ). الملخص في ضبط قوانين العربية. تحقيق علي بن سلطان الحكمي. (ط ١)، ١٤٠٥هـ.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي (ت ٢١٥هـ). معاني القرآن. تحقيق الدكتورة هدى محمد قراعة. القاهرة، مكتبة الخانجي، (ط ١). ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- الأزدي، مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق عبدالله شحاتة، بيروت، دار إحياء التراث، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت ٩٠٥هـ). التصريح بمضمون التوضيح في النحو. بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (ط ١). ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الأعلم، يوسف بن سليمان (٤٧٦هـ)، تحصيل عين الذهب، تحقيق زهير سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- الأعلام، يوسف بن سليمان (٤٧٦ هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية، (ط ١). ١٤٢٤هـ.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ). أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. شرح المقدمة المحسبة. تحقيق خالد عبد الكريم. الكويت، المطبعة العصرية، (ط ١). ١٩٧٧م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، بيروت، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ابن برجان، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٣٦هـ)، تنبيه الأفهام، تحقيق أحمد المزدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٤م.
- ابن برهان العكبري، عبد الواحد بن علي الأسدي (ت ٤٥٦هـ). شرح اللمع. حققه الدكتور فائز فارس، ١٩٨٤.
- البطليوسي، عبدالله بن محمد بن السيد (٥٢١هـ). الخلل في شرح أبيات الجمل. قرأه وعلق عليه الدكتور يحيى مراد. لبنان-بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١). ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- البطليوسي، عبدالله بن محمد بن السيد (٥٢١هـ). الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي. بغداد، دار الرشيد للنشر. ١٩٨٠.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ). المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان. الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر.
- الجعدي، ديوان النابغة الجعدي. تحقيق الدكتور واضح الصمد. بيروت، دار صادر، (ط١) ز ١٩٩٨م.
- ابن جني، عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ). سر صناعة الإعراب، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ابن جني، عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ). اللمع في العربية. تحقيق فائز فارس. الكويت، دار الكتب الثقافية.
- ابن جني، عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (٦٤٦هـ). أمالي ابن الحاجب. تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة. بيروت، دار الجيل. ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (٦٤٦هـ). الكافية في علم النحو، تحقيق صالح الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠١٠م.
- الحججي، عبد الرحمن علي، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، دمشق، دار القلم، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.
- حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبد أمهنا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- حسن، د. حسن علي، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، مصر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٠م.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد. راجعه الدكتور رمضان عبد التواب. القاهرة، مكتبة الخانجي، (ط ١). ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: د. حسن هندراوي، دمشق دار القلم - (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا (ط ١).
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع (منسوب)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، ط ٤، ١٤٠١هـ.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤١٣هـ.
- ابن الحباز، أحمد بن الحسين (٦٣٨هـ). توجيه اللمع. تحقيق أ.د. فايز محمد دياب. مصر، دار السلام للطباعة والنشر، (ط ٢). ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- خدّاش بن زهير، شعر خدّاش بن زهير العامري، صنعة د. يحيى الجبوري، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.
- ابن خروف، علي بن محمد (٦٠٩هـ). شرح جمل الزجاجي. رسالة دكتوراه، تحقيق سلوى محمد عرب. جامعة أم القرى. ١٤١٩هـ.
- ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، مكتبة مجمع اللغة العربية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ابن خليل، محمد بن عبدالله، اختصار القدر المعلى، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، المطابع الأميرية، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- ابن خميس، أبو بكر بن خميس، مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار، تقديم وتخرّيج وتعليق: د. عبدالله المرابط الترغي، الرباط، دار الأمان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- الدماميني، محمد بن أبي بكر (ت ٨٢٨ هـ)، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحقيق أحمد عزو عناية، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ط ١، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م.
- الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن. شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، والدكتور بشير مصطفى، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، (ط ١). ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الرماني، علي بن عيسى (ت ٣٨٤)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. سيف العريفي، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٨ هـ.
- الزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٣١٥ هـ). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق عبد الجليل عبده شليبي. بيروت، عالم الكتب، (ط ١). ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧ هـ). اللامات. تحقيق مازن المبارك. دمشق، دار الفكر، (ط ٢). ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧ هـ). الجمل في النحو. اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب. الجزائر، مطبعة جول كربونل، ١٩٢٦ م.
- الزمخشري، محمود بن عمرو (ت: ٥٣٨ هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. بيروت دار الكتاب العربي، (ط ٢). ١٤٠٧ هـ.
- الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ). المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق الدكتور علي بو ملح. بيروت، مكتبة الهلال، (ط ١). ١٩٩٣ م.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٠٣ هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، القاهرة، دار الرسالة.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (المتوفى: ٣١٦ هـ). الأصول في النحو. تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، (الطبعة الأولى). ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- السرقسطي، سعيد بن محمد (ت ٤٠٠هـ)، كتاب الأفعال، تحقيق حسين شرف، القاهرة، مؤسسة دار الشعب، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط. دمشق، دار القلم للطباعة والنشر، (٣ط). ٢٠١١م.
- سيويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (٤ط). ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله (المتوفى: ٣٦٨هـ). شرح كتاب سيويه. تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي. بيروت، دار الكتب العلمية، (١ط). ٢٠٠٨م.
- السيرافي، يوسف بن الحسن (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق محمد علي الريح، تحقيق محمد علي الريح، مصر، دار الفكر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ). شرح شواهد المغني، وقف على طبعه أحمد كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. تحقيق د. إبراهيم بن سليمان العثيمين. جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، (الطبعة الأولى). ١٤٢٨، ٢٠٠٧.
- الشرجي، ائتلاف النصر، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- الشلوبين، عمر بن محمد. التوظفة. دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع. الكويت، مؤسسة الصباح، ١٤٠١هـ.
- ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم الصاعدي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

- الطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد، القاهرة مكتبة ابن تيمية، ط ٢.
- الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- الطيبي، الحسين بن عبدالله (ت ٧٤٣هـ)، فتوح الغيب، تحقيق إياد محمد الغوج، دبي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- ابن عسكر، أبو عبدالله بن عسكر، أعلام مالقة، تقديم وتخريج وتعليق: د. عبدالله المرابط الترغي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن. شرح جمل الزجاجي. قدم له ووضع فهارسه فواز الشعار. إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب. بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، (الطبعة الأولى). ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. بغداد، مطبعة العاني، (ط ١). ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.. القاهرة دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، (ط ٢٠) ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ). التبيان في إعراب القرآن. تحقيق علي محمد البجاوي. عيسى البابي الحلبي.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ). التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- العكبري، عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ). شرح ديوان المتنبي (منسوب)، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، بيروت، دار المعرفة.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان. دمشق، دار الفكر، (ط ١). ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات. جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، (ط ١). ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (المتوفى ٣٧٧هـ). التعليقة. تحقيق الدكتور عوض القوزي. ١٤١٠هـ.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ). الحجة للقراء السبعة. تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني. بيروت/ دمشق، دار المأمون للتراث، (ط ٢). ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ). المسائل البصريات. تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. مطبعة المدني، (ط ١). ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ). المسائل الحلييات. تحقيق الدكتور حسن هندراوي. بيروت، دار القلم، (ط ١). ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ). المسائل العسكرية. تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد. مطبعة المدني بمصر، (ط ١). ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ). المسائل المشككة، قرأه وعلق عليه يحيى مراد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ابن الفخار، محمد بن علي بن أحمد (ت ٧٥٤هـ). شرح جمل الزجاجي. رسالة دكتوراه، تحقيق حماد بن محمد الثمالي، جامعة أم القرى. ١٤٠٩هـ.

- العيني، محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (الشواهد الكبرى). تحقيق أ. د. علي محمد فاخر. القاهرة- مصر، دار السلام للطباعة، (ط ١). ١٤٣١هـ-٢٠١٠.
- الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ). معاني القرآن. تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشليبي. مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، (ط ١).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال.
- أبو قيس بن الأسلت، ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي، دراسة وجمع وتحقيق: د. حسن با جودة، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- القيسي، الحسن بن عبدالله (ت ق ٦ هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: د. محمد الدعجاني، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- القيسي، مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ). الهداية إلى بلوغ النهاية. مجموعة رسائل علمية. جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، (ط ١). ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ابن القيم، إبراهيم بن محمد (ت ٧٦٧هـ). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. تحقيق الدكتور محمد بن عوض السهلي. الرياض، أسواء السلف، (ط ١). ١٣٧٣ هـ-١٩٥٤م.
- ابن لب، فرج بن قاسم (ت ٧٨٢هـ). تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي. رسالة دكتوراه، تحقيق محمد الزين زروق. جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

- ابن مالك الطائي، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ). شرح التسهيل. تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون. هجر للطباعة والنشر، (ط ١). ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ). شرح الكافية الشافية. تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. مكة المكرمة، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، (ط ١). ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب، بيروت.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى (ت ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- المدني، مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، موطأ مالك، صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- المرادي، حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١). ١٤١٣هـ.
- المراكشي، محمد بن محمد (ت ٧٠٣هـ). الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. تحقيق إحسان عباس. بيروت-لبنان، دار الثقافة، (ط ١). ١٩٦٥م.
- المرزوقي، أحمد بن محمد (٤٢١هـ)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق غريد الشيخ، لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- المسيب بن علس، ديوان المسيب بن علس، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦٠م.
- الميوري، محمد بن فتوح. (٤٨٨هـ). جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والنشر، ١٩٦٦م.

- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي، الرد على النحاة، تحقيق: د. محمد البناء، دار الاعتصام، ط ١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، (ط ١). ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- النحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ). إعراب القرآن. وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم. بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١). ١٤٢١هـ.
- ابن النحاس، بهاء الدين الحلبي، التعليقة على المقرب، تحقيق: د. جميل عويضة، عمان-الأردن، وزارة الثقافة، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق يوسف الشيخ البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله. دمشق، دار الفكر، (ط ٦). ١٩٨٥.
- الواحدي، علي بن أحمد بن محمد (ت ٤٦٨هـ). التفسير البسيط. رسالة دكتوراه. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، (ط ١). ١٤٣٠هـ.
- ابن الوراق، محمد بن عبدالله بن العباس (ت ٣٨١هـ). علل النحو. تحقيق محمود جاسم الدرويش. الرياض، السعودية، مكتبة الرشد، (ط ١). ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ابن ولاد، أحمد بن محمد التميمي، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ابن يعيش، علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ). شرح المفصل. قدم له د. إميل يعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية، (ط ١). ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

Øbt AlmSAdr wAlmrAjç

AlqrĀn Alkrym.

- Abn AlĀbAr †mHmd bn çbdAllh Alblnsy †Hfh AlqAdm †çlq çlyh: ĀHsAn çbAs †byrwt †dAr Alȳrb AlĀslAmy †T1\ †ε٠٦ †h-1986m.
- AlĀbðy †çly bn mHmd (t 680h) †srH Aljzwyh †tHqyq sçd AlȳAmy †mkh Almkrmh †jAmçh Ām AlqrĀn †ε٠٦ †h.
- Abn Āby Alrbyç †çbydAllh bn ĀHmd (688h). AlbsyT fy †srH jml AlzAjy. †tHqyq çyAd bn çyd AlØbyty. byrwt-lbnAn †dAr Alȳrb AlĀslAmy †(T1). 1407h-1986m.
- Abn Āby Alrbyç †çbydAllh bn ĀHmd (688h). AlkAfy fy AlĀfSAH çn msAĀl ktAb AlĀyDAH. †tHqyq Aldktwr fySl AlHfyAn. AlryAD †mktbh Alrŕd. 1422h-2001m.
- Abn Āby Alrbyç †çbydAllh bn ĀHmd (688h). AlmlxS fy DbT qwAnyn Alçrbyh. †tHqyq çly bn slTan AlHkmy. (T1)\ †ε٠٥ †h.
- AlĀxfŕ †sçyd bn msçdh Alblxy (t 215h). mçAny AlqrĀn. †tHqyq Aldktwrh hdĀ mHmd qrAçh. AlqAhrh †mktbh AlxAnjy †(T1). 1411h-1990m.
- AlĀzdy †mqAtl bn slymAn (t 150h) †tfsyr mqAtl bn slymAn †tHqyq çbdAllh ŕHATH †byrwt †dAr ĀHyA' AltrAØ †T1\ †ε٢٣ †h.
- AlĀzhry †xAlD bn çbd Allh bn Āby bkr (t905). AltSryH bmDmwn AltwDyH fy AlnHw. byrwt †lbnAn †dAr Alktb Alçlmyh †(T1). 1421h\ †ε٠٠٠ - m.
- AlĀçlm †ywsf bn slymAn (476 h) †tHSyl çyn Alðhb †tHqyq zhyr slTan †byrwt †mŵssh AlrsAlh †T2\ †ε١٥ †h-1994m
- AlĀçlm †ywsf bn slymAn (476 h) †Alnkt fy tfsyr ktAb sybwyh †tHqyq rŕyd blHbyb\ †ε٢٠ †h-1999m.
- AlĀnbAry †çbd AlrHmn bn mHmd) t 577h .(-AlĀnSAf fy msAĀl AlxAlaf byn AlnHwyy: AlBSryyn wAlkwfyyn. Almktbh AlçSryh †(T1). 1424h -.
- AlĀnbAry †çbd AlrHmn bn mHmd) t 577h .(-ĀsrAr Alçrbyh †dAr AlĀrqm bn Āby AlĀrqm †T1\ †ε٢٠ †h- 1999m.
- Abn bAbŕAð †TAhr bn ĀHmd. ŕrH Almqdmh AlmHsbh. †tHqyq xAlD çbd Alkrym. Alkwyt †AlmTbçh AlçSryh †(T1). 1977m.
- AlbxAry †mHmd bn ĀsmAçyl (256 h) †SHyH AlbxAry †tHqyq mHmd zhyr AlnASr †byrwt †dAr Twq AlnjAh †T1\ †ε٢٢ †h .
- Abn brjAn †çbd AlrHmn bn mHmd (t 536h) †tnbyh AlĀfhAm †tHqyq ĀHmd Almzydy †byrwt †dAr Alktb Alçlmyh\ †ε٣ε †h\ †ε٢٠١ε †m.
- Abn brhAn Alçkbry †çbd AlwAHd bn çly AlĀsdy (t456h). ŕrH Allmç. Hqqh Aldktwr fAĀz fArs. ١٩٨٤ †
- AlbTlywsy †çbdAllh bn mHmd bn Alsyd (521h). AlHll fy ŕrH ĀbyAt Aljml. qrĀh wçlq çlyh Aldktwr yHyĀ mrAd. lbnAn-byrwt †dAr Alktb Alçlmyh †(T1). 1424h-2003m.
- AlbTlywsy †çbdAllh bn mHmd bn Alsyd (521h). AlHll fy ĀSlAH Alxll mn ktAb Aljml. †tHqyq sçyd çbd Alkrym sçwdy. bydAd †dAr Alrŕyd llŕ. 1980.
- AlbȳdAdy †çbd AlqAdr bn çmr (1093h) †xzAnh AlĀdb †tHqyq çbd AlslAm hArwn †AlqAhrh †mktbh AlxAnjy †T4\ †ε١٨ †h-1997m.

- AljrjAny ‘çbd AlqAhr (t 471h). AlmqtSd fy šrH AlĀyDAH. tHqyq Aldktwr kADm bHr AlmrjAn. Aljmhwryh AlçrAqyh ‘mnšwrAt wzArh AlθqAfh wAlĀçlAm - dAr Alršyd llnšr.
- Aljçdy ‘dywAn AlnAbyh Aljçdy. tHqyq Aldktwr wADH AlSmd. byrwt ‘dAr SAdr ‘(T1)z 1998m.
- Abn jny ‘çθmAn bn jny)t 392h .(-sr SnAçh AlĀçrAb ‘lbnAn ‘dAr Alktb Alçlmyh ‘T1\‘é‘\ ‘h-2000m.
- Abn jny ‘çθmAn bn jny)t 392h .(-Allmç fy Alçrbyh. tHqyq fAYz fArs. Alkwyt ‘dAr Alktb AlθqAfyh .
- Abn jny ‘çθmAn bn jny)t 392h .(-AlmHtsb fy tbyyn wjwh šwAð AlqrA’At ‘ wzArh AlĀwqAf ‘Almjls AlĀçlY llsšwn AlĀslAmyh\‘é‘\ ‘h-1999m.
- Abn AlHAjb ‘çθmAn bn çmr (646h). Āmaly Abn AlHAjb. tHqyq Aldktwr fxr SAIH qdArh. byrwt ‘dAr Aljyl. 1409h- 1989m.
- Abn AlHAjb ‘çθmAn bn çmr (646h). AlkAfyh fy çlm AlnHw ‘tHqyq SAIH AlšAçr ‘AlqAhrh ‘mktbh AlĀdAb ‘T1\‘\ ‘m.
- AlHjy ‘çbd AlrHmn çly ‘AltAryx AlĀndlsy mn AlftH AlĀslAmy HtY sqwT çrnATh ‘dmšq ‘dAr Alqlm ‘T2\‘é‘\ ‘h-1981m .
- HsAn bn θAbt ‘dywAn HsAn bn θAbt ‘tHqyq: çbd Āmhna ‘byrwt ‘dAr Alktb Alçlmyh ‘T2\‘é‘\ ‘h-1994m.
- Hsn ‘d. Hsn çly ‘AlHDArh AlĀslAmyh fy Almyrb wAlĀndls ‘mSr ‘mktbh AlxAnjy ‘T1\‘é‘\ ‘m.
- Ābw HyAn AlĀndlsy ‘mHmd bn ywsf (t745h). ArtšAf AlDRb mn lsAn Alçrb. tHqyq Aldktwr rjb çθmAn mHmd. rAjçh Aldktwr rmDAn çbd AltwAb. AlqAhrh ‘mktbh AlxAnjy ‘(T1). 1418h\‘é‘\ ‘m.
- Ābw HyAn AlĀndlsy ‘mHmd bn ywsf (745h). Altðyyl wAltkmyl fy šrH ktAb Altshyl. tHqyq: d. Hsn hndAwy ‘dmšq dAr Alqlm - (mn 1 ĀlY 5) ‘wbAqy AlĀjzA’: dAr knwz ĀšbylyA (T1).
- Abn xAlwyh ‘AlHsyn bn ĀHmd ‘AlHjh fy AlqrA’At Alsbç (mnswb) ‘tHqyq: d. çbd AlçAl sAlm mkrm ‘byrwt ‘dAr Alšrwq ‘T4\‘é‘\ ‘h.
- Abn xAlwyh ‘AlHsyn bn ĀHmd ‘ĀçrAb AlqrA’At Alsbç wçllhA ‘tHqyq: d. çbd AlrHmn Alçθymyn ‘AlqAhrh ‘mktbh AlxAnjy ‘T1\‘é‘\ ‘h.
- Abn AlxbAz ‘ĀHmd bn AlHsyn (638h). twjyh Allmç. tHqyq Ā.d. fAyz mHmd dyAb. mSr ‘dAr AlslAm lITbAçh wAlnšr ‘(T2). 1428h-2007m.
- xdAš bn zhyr ‘šçr xdAš bn zhyr AlçAmry ‘Snçh d. yHyY Aljbwry ‘mjmc Allyh Alçrbyh ‘dmšq \‘é‘\ ‘h\‘é‘\ ‘m.
- Abn xrwf ‘çly bn mHmd (609h). šrH jml AlzjAjy. rsAlh dktwrAh ‘tHqyq slwY mHmd çrb. jAmçh Ām AlqrY. 1419h.
- Abn AlxšAb ‘çbdAllh bn ĀHmd (t 567h) ‘Almrtjl fy šrH Aljml ‘tHqyq çly Hydr ‘dmšq ‘mktbh mjmc Allyh Alçrbyh\‘é‘\ ‘h -1972m.
- Abn xlyl ‘mHmd bn çbdAllh ‘AxtSAr AlqdH AlmçlY ‘tHqyq ĀbrAhym AlĀbyAry ‘AlqAhrh ‘AlmTAbç AlĀmyryh\‘é‘\ ‘h- 1959m.
- Abn xmys ‘Ābw bkr bn xmys ‘mTlç AlĀnwAr wnzhh AlBSAYr wAlĀbSAr ‘ tqdym wtxryj wtçlyq: d. çbdAllh AlmrAbT Altryy ‘AlrbAT ‘dAr AlĀmAn ‘ T1\‘é‘\ ‘h-1999m.

- AldmAmyny 'mHmd bn Âby bkr (t 828 h) 'srH AldmAmyny çlÿ myny Allbyb 'tHqyq ÂHmd çzw çnAyh 'byrwt 'mÿssh AltAryx Alçrby 'T1 ' ١٤٢٨ ,h-2007m.
- AlrDy AlÄstrAbAðy 'mHmd bn AlHsn. srH kAfyh Abn AlHAjb. tHqyq Aldktwr Hsn bn mHmd AlHfDy 'wAldktwr bÿsr mSTfÿ 'ÄdArh Al0qAfh wAlnÿr bAljAmçh '(T1). 1414h'١٩٩٣ - m.
- AlrmAny 'çly bn çysÿ (t 384) 'srH ktAb sybwyh 'tHqyq d. syf Alçryfy 'AlryAD 'Almmlkh Alçrbyh Alsçwdyh 'jAmçh AlÄmAm mHmd bn sçwd ' ١٤١٨h.
- AlzjAj 'ÄbrAhym bn Alsry (t315 h). mçAny AlqrÄn wÄçrAbh. tHqyq çbd Aljllyl çbdh ðlby. byrwt 'çAlm Alktb '(T1). 1408h-1988m.
- AlzjAgy 'çbd AlrHmn bn ÄsHAq (t 337h). AllAmAt. tHqyq mAzn AlmbArk. dmÿq 'dAr Alfkr '(T2). 1405h'١٩٨٥ - -m.
- AlzjAgy 'çbd AlrHmn bn ÄsHAq (t 337h). Aljml fy AlnHw. Açtnÿ btSHyHh Alÿyx Abn Âby ðnb. AljzAÿr 'mTbçh jwl krbwnl'١٩٢٦ 'm.
- Alzmxÿry 'mHmwd bn çmrw)t: 538h .(-AlkÿAf çn HqAÿq çwAmD Altnzyl. byrwt dAr AlktAb Alçrby '(T2). 1407h. -
- Alzmxÿry 'mHmwd bn çmr (t 538 h) . AlmfSl fy Snçh AlÄçrAb. tHqyq Aldktwr çly bw mlHm. byrwt 'mktbh AlhlAl '(T1). 1993m.
- Abn znjlh 'çbd AlrHmn bn mHmd (t 403h) 'tHqyq sçyd AlÄfyAny 'AlqAhrh ' dAr AlrsAlh.
- Abn AlsrAj 'Äbw bkr mHmd bn Alsry)Almtwfÿ: 316h .(-AlÄSwl fy AlnHw. tHqyq Aldktwr/ çbd AlHsyn Alftly. mÿssh AlrsAlh '(AlTbçh AlÄwlÿ). 1405h'١٩٨٥ - -m.
- AlsrqÿTy 'sçyd bn mHmd (t 400h) 'ktAb AlÄfçAl 'tHqyq Hsyn ðrf 'AlqAhrh ' mÿssh dAr Alÿçb'١٣٩٥ ,h-1975m
- Alsmyn AlHlby 'ÄHmd bn ywsf (t 756h). Aldr AlmSwn fy çlwm AlktAb Almknwn. tHqyq Aldktwr ÂHmd mHmd AlxrAT. dmÿq 'dAr Alqlm llTbAçh wAlnÿr '(T3). 2011m.
- sybwyh 'çmrw bn ç0mAn. AlktAb. tHqyq wÿrH çbd AlslAm mHmd hArwn ' mktbh AlxAnjy bAlqAhrh '(T4). 1425h'٢٠٠٤ - m .
- AlsyrAfy 'AlHsn bn çbd Allh) Almtwfÿ:368h .(-srH ktAb sybwyh. tHqyq ÂHmd Hsn mhdy 'wçly syd çly. byrwt 'dAr Alktb Alçlmyh '(T1). 2008m .
- AlsyrAfy 'ywsf bn AlHsn (t 385h) 'tHqyq mHmd çlÿ AlryH 'tHqyq mHmd çly AlryH 'mSr 'dAr Alfkr'١٣٩٤ ,h-1974m.
- AlsywTy 'çbd AlrHmn bn Âby bkr) t911h .(-srH ðwAhd Almyny 'wqf çlÿ Tbçh ÂHmd kwjAn 'ljnH AltrA0 Alçrby'١٣٨٦ ,h- 1966m.
- AlSATby 'ÄbrAhym bn mwsÿ. AlmqASd AlÿAfyh fy srH AlxlASh AlkAfyh. tHqyq d. ÄbrAhym bn slymAn Alç0ymyn. jAmçh Äm Alqrÿ 'mrkz ÄHyA' AltrA0 AlÄslAmy '(AlTbçh AlÄwlÿ). 1428 .٢٠٠٢ ,
- Alÿrjy 'AÿtlAf AlnSrh 'tHqyq: d. TARq AljnAby 'çAlm Alktb 'byrwt 'T1 ' ١٩٨٧m.
- Alÿlwbyn 'çmr bn mHmd. AltwTÿh. drAsh wtHqyq ywsf ÂHmd AlmTwc. Alkwyt 'mÿssh AlSbAH'١٤٠١ ,h.

- Abn AlSAÿÿ 'mHmd bn Hsn 'AlImHh fy šrH AlmIHh 'tHqyq ÅbrAhym AlSAçdy 'Almdynh Almnrh 'çmAdh AlbH0 Alçlmy bAljAmçh AlÅslAmyh '(T1) 192ç -h-2004m.
- AlTbrAny 'slymAn bn ÅHmd (t 360h) 'Almçjm Alkbyr 'tHqyq Hmdy çbd Almjyd 'AlqAhrh mktbh Abn tymyç 'T2.
- AlTbry 'mHmd bn jryr (t 310 h) 'jAmç AlbyAn fy tÅwyl AlqrÅn 'tHqyq: ÅHmd mHmd šAkr 'mÿssh AlrsAlh 'byrwt '(T1) 2000 çm.
- AlTyby 'AlHsyn bn çbdAllh (t 743h) 'ftwH Alÿyb 'tHqyq ÅyAd mHmd Alÿwj 'dby 'jAÿzh dby Aldwlyç llqrÅn Alkrym '(T1) 192ç -h-2013m.
- Abn çskr 'Åbw çbdAllh bn çskr 'ÅçlAm mAlqç 'tqdy mwtxyj wtçlyq: d. çbdAllh AlmrAbT Altryy 'byrwt 'dAr Alÿrb AlÅslAmy '(T1) 192ç -h-1999m.
- Abn çSfwr çly bn mÿmn. šrH jml AlzAjy. qdm lh wwDç fhArsh fwAz AlšçAr. ÅšrAf Aldktwr Åmyl bdyç yçqwb. byrwt - lbnAn 'dAr Alktb Alçlmyh '(AlTbçh AlÅwlÿ). 1419h 1998 -m.
- Abn çSfwr çly bn mÿmn. Almqrb. tHqyq ÅHmd çbd AlstAr AljwAry 'wçbd Allh Aljbwry. bydAd 'mTbçh AlçAny '(T1). 1392h 1992 -m.
- Abn çTyç 'çbd AlHq bn ÿAlb AlmHArby (t 542h) 'AlmHrr Alwjyz fy tfsyr AlktAb Alçzyz 'tHqyq çbd AlslAm çbd AlšAfy 'byrwt 'dAr Alktb Alçlmyh '(T1) 192ç -h.
- Abn çqyl 'çbd Allh bn çbd AlrHmn Alçqyly t(769)h .(-šrH Abn çqyl çlÿ Ålfyç Abn mAlk. tHqyq mHmd mHy Aldyn çbd AlHmyd.. AlqAhrh dAr AltrA0 'dAr mSr lITbAçh 'sçyd jwdh AlshAr wšrkAh '(T20) 1400 h 1980 -m .
- Alçkbry 'çbd Allh bn AlHsyn (t:616h). AltbyAn fy ÅçrAb AlqrÅn. tHqyq çly mHmd AlbjAwy. çysÿ AlbAby AlHlby .
- Alçkbry 'çbd Allh bn AlHsyn (t:616h). Altbyyn çn mðAhb AlnHwyyn 'tHqyq d. çbdAlrHmn Alçθymyn 'byrwt 'dAr Alÿrb AlÅslAmy '(T1) 192ç -h-1986m.
- Alçkbry 'çbd Allh bn AlHsyn (t:616h). šrH dywAn Almntby (mnswb) 'tHqyq mSTfÿ AlsqA wÅxryn 'byrwt 'dAr Almqçrh.
- Alçkbry 'çbd Allh bn AlHsyn (t:616h). AllbAb fy çll Albna' wAlÅçrAb. tHqyq Aldktwr çbd AlÅlh AlnbhAn. dmšq 'dAr Alfkr '(T1). 1416h-1995m.
- Abn çqyl 'çbd Allh bn çbd AlrHmn. AlmsAçd çlÿ tshyl AlfWAÿd. tHqyq wtçlyq Aldktwr mHmd kAml brkAt. jAmçh Åm Alqrÿ 'mrkz AlbH0 Alçlmy wÅHyA' AltrA0 AlÅslAmy '(T1). 1402h 1982 -m.
- Åbw çly AlfArsy 'AlHsn bn ÅHmd) Almtwfÿ 377h .(-Altçlyqç. tHqyq Aldktwr çwD Alqwzy. 1410h -
- Åbw çly AlfArsy 'AlHsn bn ÅHmd bn çbd AlÿfAr (t 377h). AlHjh llqrA' Alsbçh. tHqyq bdr Aldyn qhwjy 'bšyr jwyjAny. byrwt/ dmšq 'dAr AlmÅmwn lltrA0 '(T2). 1413h-1993m.
- Åbw çly AlfArsy 'AlHsn bn ÅHmd) t 377 h .(-AlmsAÿl AlbSryAt. tHqyq d. mHmd AlšATr ÅHmd mHmd ÅHmd. mTbçh Almdny '(T1). 1405 h .1980 -
- Åbw çly AlfArsy 'AlHsn bn ÅHmd) t 377 h .(-AlmsAÿl AlHlbyAt. tHqyq Aldktwr Hsn hndAwy. byrwt 'dAr Alqlm '(T1). 1407h- 1987m.
- Åbw çly AlfArsy 'AlHsn bn ÅHmd (t 377h) AlmsAÿl Alçskryç. tHqyq wdrAsh Aldktwr mHmd AlšATr ÅHmd. mTbçh Almdny bmSr '(T1). 1403h 1982 -m.

- Âbw çly AlfArsy 'AlHsn bn ÂHmd (t 377h). AlmsAÿl Almšklh 'qrÂh wçlç çlyh yHyÿ mrAd 'byrwt 'dAr Alktb Alçlmyh '(T1) 'ε'ε'ç'h -2003 m.
- Abn AlfxAr 'mHmd bn çly bn ÂHmd (t 754h). šrH jml AlzjAjy. rsAlh dktwrAh 'tHqyq HmAd bn mHmd AlθmAly 'jAmçh Âm Alqrÿ. 1409h.
- Alçyny 'mHmwd bn ÂHmd (t 855 h). AlmqASd AlnHwyh fy šrH šwAhd šrW AlÂlfyh (AlšwAhd Alkbrÿ). tHqyq Â. d. çly mHmd fAxr. AlqAhrh-mSr 'dAr AlslAm lITbAçh '(T1). 1431h-2010.
- AlfrA' 'yHyÿ bn zyAd) t207h .(-mçAny AlqrÂn. tHqyq ÂHmd ywsf AlnjAty wmHmd çly AlnjAr wçbd AlftAH ÂsmAçyl Alšlby. mSr 'dAr AlmSryh lItÂlyf wAltrjmh '(T1).
- AlfrAhydy 'Alxlyl bn ÂHmd (t170h) 'ktAb Alçyn 'tHqyq: d. mhdY AlmXzwmY 'dAr wmkTbh AlhlAl.
- Âbw qys bn AlÂslt 'dywAn Âby qys bn AlÂslt AlÂwsy 'drAsh wjmç wtHqyq: d. Hsn bA jwdh 'mktbh dAr AltrAθ 'AlqAhrh.
- Alqysy 'AlHsn bn çbdAllh (t q 6 h) 'ÿyDAH šwAhd AlÿyDAH 'tHqyq: d. mHmd AldçjAny 'lbnAn 'dAr Alyrb AlÂslAmy '(T1) 'ε'·^'ç'h-1987m.
- Alqysy 'mky bn Âby TALb (t 437h). AlhdAyh Alÿy blwy AlnhAyh. mjmwçh rsAÿl çlmyh. jAmçh AlšArqh 'mjmwçh bHwθ AlktAb wAlsnh '(T1). 1429h-2008m.
- Abn Alqym 'ÄbrAhym bn mHmd (t767h). ÄrsAd AlsAlk Alÿy HI Âlfyh Abn mAlk. tHqyq Aldktwr mHmd bn çwD Alshly. AlryAD 'ÄswA' Alslf '(T1). 1373 h- 1954m.
- Abn lb 'frj bn qAsm (t 782h). tqyyd Abn lb çlÿ bçD jml AlzjAjy. rsAlh dktwrAh 'tHqyq mHmd Alzyn zrwq. jAmçh Âm Alqrÿ) 'ε'·^'ç'h 1986m.
- Abn mAlk 'mHmd bn çbdAllh (t672 h). tshyl Alfwaÿd wtkmyl AlmqASd. tHqyq mHmd kAml brkAt. dAr AlktAb Alçrby lITbAçh wAlnšr. 1387h-1967m.
- Abn mAlk AlTAÿy 'mHmd bn çbd Allh)t 672h .(-šrH Altshyl. tHqyq Aldktwr/ çbd AlrHmn Alsyd wAldktwr/ mHmd Almxtwn. hjr lITbAçh wAlnšr '(T1). 1410h) '990 - m.
- Abn mAlk 'mHmd bn çbdAllh (t 672h). šrH AlkAfyh AlšAfyh. tHqyq çbd Almçm ÂHmd hrydy. mkh Almkrmh 'mrkz AlbHθ Alçlmy 'jAmçh Âm Alqrÿ '(T1). 1402h-1982m.
- Almbrd 'mHmd bn zyzyd (t 285 h) AlmqtDb. tHqyq mHmd çbd AlxAlq çDymh. çAlm Alktb 'byrwt .
- Abn mjAhd 'ÂHmd bn mwsÿ (t 324h) 'Alsbcçh fy AlqrA'At 'tHqyq šwqy Dyf 'mSr 'dAr AlmçArf '(T2) 'ε'··'ç'h.
- Almdny 'mAlk bn Âns (t 179h) 'mwTÂ mAlk 'SHHh wçlç çlyh mHmd fWAd çbd AlbAqy 'byrwt 'dAr ÂHyA' AltrAθ) 'ε'·^'ç'h-1985m.
- AlmrAdy 'Hsn bn qAsm) t 749h .(-Aljnÿ AldAny fy Hrwf AlmçAny. tHqyq fXr Aldyn qbAwñ 'mHmd ndym fADl. byrwt 'dAr Alktb Alçlmyh '(T1). 1413h.-
- AlmrAkšy 'mHmd bn mHmd (t 703h). Alðyl wAltkmlh lktAby AlmwSwl wAlSlh. tHqyq ÂHsAn çbAs. byrwt-lbnAn 'dAr AlθqAfh '(T1). 1965m.

- Almrzwqy ‘ÂHmd bn mHmd (421h) ‘šrH dywAn AlHmAšh ‘tHqyq γryd Alšyx ‘lbnAn ‘dAr Alktb Alçlmyh ‘T1\‘é‘é‘ ‘h-2003m.
- Almsyb bn çls ‘dywAn Almsyb bn çls ‘tHqyq d. ĂbrAhym AlsAmrAÿy ‘dAr AlθqAfh ‘byrwt ‘T1\‘é‘é‘ ‘m .
- Almywrqy ‘mHmd bn ftwH. (488 h). jðwh Almqtbs fy ðkr wLAh AlÂndls ‘AlqAhrh ‘AldAr AlmSryh lltÂlyf wAlnšr\‘é‘é‘ ‘m.
- Abn mDA’ ‘ÂHmd bn çbd AlrHmn Allxmy ‘Alrd çlÿ AlnHAh ‘tHqyq: d. mHmd Albna ‘dAr AlAçtSAm ‘T1\‘é‘é‘ ‘h-1979m.
- Abn AlnAĎm ‘mHmd bn mHmd bn mAik) t 686 h .(šrH Abn AlnAĎm çlÿ Âlfyh Abn mAik. tHqyq mHmd bAsl çywn Alswd. dAr Alktb Alçlmyh ‘(T1). 1420 h\‘é‘é‘ --m.
- AlnHAs ‘ÂHmd bn mHmd (t 338h). ĂçrAb AlqrĀn. wDç HwAšyh wçlq çlyh çbd Almnçm xlyl ĂbrAhym. byrwt ‘dAr Alktb Alçlmyh ‘(T1). 1421h.
- Abn AlnHAs ‘bhA’ Aldyn AlHlby ‘Altçlyqh çlÿ AlmqrB ‘tHqyq: d. jmyl çwyDh ‘çmAn-AlĀrdn ‘wzArh AlθqAfh ‘T1\‘é‘é‘ ‘h-2004m.
- Abn hšAm ‘çbdAllh bn ywsf (t 761h). ĀwDH AlmsAlk Ālÿ Ālfyh Abn mAik. tHqyq ywsf Alšyx AlbqAçy. dAr Alfkr lltbAçh wAlnšr wAltwzyç.
- Abn hšAm ‘çbd Allh bn ywsf) t 761h .(mγny Allbyb çn ktb AlĀçAryb. tHqyq d. mAzn mbArk ‘wmHmd çly Hmd Allh. dmsq ‘dAr Alfkr ‘(T6). 1985.
- AlwAHdy ‘çly bn ÂHmd bn mHmd (t 468 h). Altfsyr AlbsyT. rsAlh dktwrAh. jAmçh AlĀmAm mHmd bn sçwd AlĀslAmyh ‘çmAdh AlbHθ Alçlmy ‘(T1). 1430h.
- Abn AlwrAq ‘mHmd bn çbdAllh bn AlçbAs (t381h). çll AlnHw. tHqyq mHmwd jAsm Aldrwyš. AlryAD ‘Alsçwdyh ‘mktbh Alršd ‘(T1). 1420h-1999m.
- Abn wAd ‘ÂHmd bn mHmd Altmymy ‘drAšh wtHqyq: d. zhyr çbd AlmHsn slTAn ‘byrwt ‘mŵssš AlrsAlh ‘T1\‘é‘é‘ ‘h-1996m.
- yçqwb ‘Ămyl bdyç ‘Almçjm AlmfSl fy šwAhd Alçrbyh ‘byrwt ‘dAr Alktb Alçlmyh ‘T1\‘é‘é‘ ‘h.
- Abn yçyš ‘çly bn yçyš (643h). šrH AlmfSl. qdm lh d. Āymyl yçqwb. byrwt ‘dAr Alktb Alçlmyh ‘(T1). 1422h\‘é‘é‘ --m .
